



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معييار المحاسبة للقطاع العام 9 "الإيراد من المعاملات التبادلية"



السجل التاريخي لمعييار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 9، *الإيراد من المعاملات التبادلية* في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معيار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

- معيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* (2024)

- معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس* (2024)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 9

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
10	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
11	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
41هـ	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
41و	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)

الفهرس

الفقرة	الموضوع
	تقديم
	الهدف
10-1	النطاق
11	تعريفات
13-12	الإيراد
17-14	قياس الإيراد
18	تحديد المعاملة
27-19	تقديم الخدمات
32-28	بيع السلع
38-33	الفائدة، ورسوم الامتياز، وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة
40-39	الإفصاح
42-41	تاريخ السريان
	الدراسة المرفقة بالمعيار

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 9 "الإيراد من المعاملات التبادلية" في الفقرات 1-42. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 9 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 9 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 9 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 9 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023*، وأُبقي على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

يعرف إطار إعداد وعرض القوائم المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية مصطلح "الدخل" بأنه "زيادات في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات داخلية أو زيادات في الأصول أو انخفاضات في الالتزامات ينتج عنها زيادات في حقوق الملكية، بخلاف تلك الزيادات المتعلقة بمساهمات من أصحاب حقوق الملكية". ويشمل تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية لمصطلح "الدخل" كلاً من الإيراد والمكاسب. ويستخدم هذا المعيار مصطلح "الإيراد" ليشمل كلاً من الإيرادات والمكاسب، بدلاً من مصطلح "الدخل". وقد استثنى من نطاق هذا المعيار بعض البنود المحددة، التي تُثبت على أنها إيرادات والتي تتناولها معايير أخرى، مثل المكاسب الناشئة عن بيع العقارات والآلات والمعدات المُتناولة بالتحديد في المعايير الخاصة بالعقارات والآلات والمعدات ولم تُغطى في هذا المعيار.

ويهدف هذا المعيار إلى بيان المعالجة المحاسبية للإيراد الناشئ عن المعاملات والأحداث التبادلية. وتتمثل المسألة الرئيسية في المحاسبة عن الإيراد في تحديد وقت إثبات الإيراد. ويُثبت الإيراد عندما يكون من المحتمل: (أ) تدفق منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة للجهة، و(ب) يمكن قياس تلك المنافع والخدمات بموثوقية¹. ويحدد هذا المعيار الظروف التي يحقق بها هذان الضابطان، ومن ثم يُثبت الإيراد، ويوفر هذا المعيار كذلك إرشادات عملية لتطبيق هذين الضابطين.

النطاق

1. يجب على الجهة التي تُعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الإيراد الناشئ عن المعاملات والأحداث التبادلية التالية:
 - أ. تقديم الخدمات؛ و
 - ب. بيع السلع؛ و
 - ج. استخدام أطراف أخرى لأصول الجهة لينتج عنها فائدة ورسوم امتياز، وتوزيعات أرباح أو توزيعات مماثلة.
2. [حذفت].
3. [حذفت].
4. لا يتناول هذا المعيار الإيراد الناشئ عن المعاملات غير التبادلية.
5. قد تحقق جهات القطاع العام إيرادات من معاملات تبادلية أو معاملات غير تبادلية. والمعاملة التبادلية هي معاملة تقوم فيها الجهة باستلام أصول أو خدمات أو تسوية التزامات وتقديم مباشرة قيمة مساوية تقريباً (بشكل رئيس في صورة نقد أو سلع أو خدمات أو استخدام للأصول) لأطراف أخرى في عملية التبادل. تشمل الأمثلة على المعاملات التبادلية ما يلي:
 - أ. شراء أو بيع السلع أو الخدمات؛ أو
 - ب. استئجار العقارات والآلات والمعدات بأسعار السوق.

¹ المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية. ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبير بأمانة عما تصرح أنها تعبر عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه. وتناقش الفقرة 6 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيير المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.

6. عند التمييز بين الإيرادات من المعاملات التبادلية والمعاملات غير التبادلية، يجب الأخذ في الحسبان جوهر المعاملة لا شكلها. وتشمل الأمثلة على المعاملات غير التبادلية: الإيراد الناتج عن استخدام السلطات السيادية (على سبيل المثال: الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم والغرامات)، والمنح والتبرعات.
7. تقديم الخدمات يتضمن عادة أداء الجهة لمهمة متفق عليها على مدى فترة زمنية متفق عليها. ويجوز تقديم الخدمات خلال فترة واحدة أو على مدى أكثر من فترة. وتشمل الأمثلة على الخدمات التي تقدمها جهات القطاع العام عادةً مقابل استلام الإيراد: توفير المسكن، وإدارة مرافق المياه، وإدارة الطرق ذات رسوم المرور، وإدارة دفعات التحويلات. وتتعلق بعض اتفاقيات تقديم الخدمات مباشرة بعقود الإنشاء، على سبيل المثال تلك المتعلقة بخدمات مديري ومهندسي المشروع. ولا يتناول هذا المعيار الإيراد الناشئ عن هذه الاتفاقيات، ولكن يتم معالجته وفقاً لمتطلبات عقود الإنشاء كما هي محددة في معيار المحاسبة للقطاع العام 11، *عقود الإنشاء*.
8. تشمل السلع (أ) السلع التي تنتجها الجهة لغرض البيع، مثل المطبوعات، و(ب) السلع المشتراة لإعادة البيع، مثل البضاعة أو الأراضي أو العقارات الأخرى المحتفظ بها لإعادة بيعها.
9. يؤدي استخدام آخزين لأصول الجهة إلى نشوء الإيراد في شكل:
أ. فائدة - رسوم استخدام النقد ومعادلات النقد، والمبالغ المستحقة للجهة؛ و
ب. رسوم امتياز - رسوم استخدام أصول الجهة طويلة الأجل، على سبيل المثال براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية وبرامج الحاسب؛ و
ج. توزيعات أرباح أو التوزيعات المماثلة - توزيعات الفوائد على أصحاب استثمارات في حقوق الملكية بما يتناسب مع حيازتهم من فئة معينة من رأس المال.
10. لا يتناول هذا المعيار الإيرادات الناشئة عن:
أ. اتفاقيات الإيجار (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار*)؛ و
ب. توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة الناشئة عن الاستثمارات التي تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 36، *الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة*)؛ و
ج. المكاسب الناتجة عن بيع العقارات والآلات والمعدات (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات*)؛ و
د. عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين؛ و
هـ. التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية أو استبعادها (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية*)؛ و
و. التغيرات في قيمة الأصول المتداولة الأخرى؛ و
ز. الإثبات الأولي، والتغيرات في القيمة العادلة للأصول البيولوجية المتعلقة بنشاط زراعي (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 27، *الزراعة*)؛ و
ح. الإثبات الأولي للمنتج الزراعي (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 27)؛ و
ط. استخراج خامات المعادن.

تعريفات

11. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:
- معاملات تبادلية:** هي معاملات تقوم فيها الجهة باستلام أصول أو خدمات أو تسوية التزامات وتعطى مباشرة قيمة مساوية تقريباً (بشكل رئيس في صورة نقد أو سلع أو خدمات أو استخدام للأصول) لجهة أخرى مقابلها.
- معاملات غير تبادلية:** المعاملات التي لا تعتبر معاملات تبادلية. في المعاملة غير التبادلية، إما أن تستلم الجهة قيمة من جهة أخرى دون أن تبذل مباشرة قيمة مساوية تقريباً بالمقابل، أو تبذل الجهة قيمة إلى جهة أو جهة أخرى دون الحصول مباشرة على قيمة مساوية تقريباً بالمقابل.
- وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام. عُرِف مصطلح **القيمة العادلة** في معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس*.

الإيراد

12. إن الإيراد يشمل فقط إجمالي التدفقات الداخلة للمنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة التي استلمتها الجهة والمستحقة الاستلام لحسابها الخاص. إن المبالغ التي تجمعها الجهة بصفتها وكيلًا عن الحكومة أو عن جهة حكومية أخرى أو بالنيابة عن أطراف ثالثة -على سبيل المثال، مدفوعات فواتير الهاتف والكهرباء المحصلة عن طريق مكاتب البريد بالنيابة عن الجهات التي توفر هذه الخدمات - لا تعتبر منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة تتدفق إلى الجهة ولا تؤدي إلى زيادة في الأصول أو انخفاض في الالتزامات، ولذلك فهي مستثناة من الإيراد. وبالمثل، في علاقة الوكالة، تشمل إجمالي التدفقات الداخلة للمنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة المبالغ المحصلة نيابة عن الأصل، والتي لا تؤدي إلى زيادات في صافي الأصول/حقوق الملكية في الجهة. ولا تعد المبالغ المحصلة نيابة عن الأصل إيرادات. وبدلاً من ذلك، فإن الإيراد يتمثل في مبلغ أية عمولة مستلمة أو مستحقة الاستلام مقابل تحقيق أو معالجة إجمالي التدفقات.
13. لا تستوفي التدفقات التمويلية الداخلة - خصوصاً الاقتراض - تعريف الإيراد، وخصوصاً الافتراضات، لأنها (أ) تؤدي إلى تغيير مساوٍ في كل من الأصول والالتزامات، (ب) ليس لها أي أثر في صافي الأصول/حقوق الملكية. وتدرج التدفقات التمويلية الداخلة مباشرة في قائمة المركز المالي وتضاف إلى أرصدة الأصول والالتزامات.

قياس الإيراد

14. يجب قياس الإيراد بالقيمة العادلة للعرض المستلم أو المستحق الاستلام.
15. عادة ما يحدد مبلغ الإيراد الناشئ عن معاملة بالاتفاق بين الجهة ومشتري أو مستخدم الأصل أو الخدمة. ويُقاس الإيراد بالقيمة العادلة للعرض المستلم أو المستحق الاستلام، مع الأخذ في الحسبان مبلغ أي تخفيضات تجارية أو تخفيضات على الكمية تسمح بها الجهة.

16. في أغلب الحالات، يكون العوض على شكل نقد أو معادلات النقد، ومبلغ الإيراد هو مبلغ النقد أو معادلات النقد المستلم أو المستحق الاستلام. ورغم ذلك، فإنه عندما يُؤجل التدفق الداخل للنقد أو معادلات النقد فإنه قد تكون القيمة العادلة للعوض أقل من القيمة الاسمية للنقد المستلم أو المستحق الاستلام. على سبيل المثال، قد تمنح الجهة للمشتري ائتماناً دون فائدة أو أن تقبل ورقة قبض من المشتري تحمل سعر فائدة أقل من سعر الفائدة السائد في السوق على أنها عوض لبيع السلع. عندما يمثل الترتيب بشكل فاعل معاملة تمويلية تُحدد القيمة العادلة للعوض من خلال خصم جميع المتحصلات المستقبلية باستخدام سعر فائدة مفترض. يمكن تحديد سعر الفائدة المفترض بشكل واضح من خلال ما يلي:
- أ. السعر السائد لأداة مشابهة لجهة مصدرة لها تصنيف ائتماني مماثل؛ أو
- ب. سعر فائدة يؤدي استخدامه إلى خفض القيمة الاسمية لأداة الدفع إلى ما يعادل السعر الحالي للمبيعات النقدية للسلع أو الخدمات.
- ويُثبت الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الاسمية للعوض على أنه إيراد فائدة وفق الفقرتين 33 و34.

17. عند مبادلة أو مقايضة السلع أو الخدمات بسلع أو خدمات مشابهة في طبيعتها وقيمتها، فإن هذه المقايضة لا تعتبر معاملة ينتج عنها إيراد. وغالباً ما تكون الحالة كذلك بالنسبة للسلع مثل الزيت أو الحليب، حيث يقوم الموردون بمقايضة المخزون في مواقع مختلفة تفي لتلبية الطلب في حينه في موقع معين. وعندما تباع السلع أو تقدم الخدمات مقابل سلع أو خدمات غير مشابهة فإن المقايضة تعتبر معاملة تنتج إيراداً. ويقاس الإيراد بالقيمة العادلة للسلع أو الخدمات المستلمة بمعدل بقيمة أي نقد أو معادلات نقد تم تحويلها. وعندما لا يمكن قياس القيمة العادلة للسلع أو الخدمات المقدمة بعد تعديلها بمقدار أي نقد أو معادلات نقد تم تحويلها.

تحديد المعاملة

18. تطبق ضوابط الإثبات في هذا المعيار عادةً بشكل منفصل لكل معاملة على حدة. ورغم ذلك، فإنه في ظروف محددة، يكون من الضروري تطبيق ضوابط الإثبات على الأجزاء القابلة للتحديد بشكل منفصل لعملية واحدة من أجل إظهار جوهر المعاملة. على سبيل المثال، عندما يشتمل سعر المنتج على مبلغ قابل للتحديد مقابل خدمة لاحقة، فإن هذه القيمة تُؤجل وتُثبت على أنها إيراد على مدى فترة تقديم الخدمة. وعلى العكس من ذلك، تطبق ضوابط الإثبات على معاملتين أو أكثر معاً عندما تكون هذه المعاملات مرتبطة بطريقة لا يمكن معها فهم أثرها دون الرجوع إلى سلسلة المعاملات ككل. على سبيل المثال، قد تباع الجهة سلع، وفي الوقت نفسه تدخل في اتفاقية منفصلة لإعادة شراء هذه السلع في تاريخ لاحق، وبذلك تنفي الأثر الجوهري للمعاملة، وفي هذه الحالة، يُمكن معالجة المعاملتين معاً.

تقديم الخدمات

19. عندما يمكن تقدير نتيجة معاملة تتضمن تقديم الخدمات بموثوقية، فإنه يجب إثبات الإيراد الخاص بالمعاملة بالرجوع إلى مرحلة إنجاز المعاملة في تاريخ القوائم المالية. ويمكن تقدير نتيجة المعاملة بموثوقية عند تحقق الشروط التالية:
- أ. إمكانية قياس مبلغ الإيراد بموثوقية؛ و

- ب. احتمال تدفق منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة مرتبطة بالمعاملة إلى الجهة؛ و
ج. إمكانية قياس مرحلة إنجاز المعاملة في تاريخ القوائم المالية بموثوقية؛ و
د. إمكانية قياس التكاليف المتكبدة للمعاملة وتكاليف إنجاز المعاملة بموثوقية.

20. إثبات الإيراد بالرجوع إلى مرحلة إنجاز المعاملة يشار إليه عادةً بطريقة نسبة الإنجاز. وبموجب هذه الطريقة، يُثبت الإيراد في فترات القوائم المالية التي تُقدّم فيها الخدمات. على سبيل المثال، تقوم الجهة التي تقدم خدمات تقييم العقارات بإثبات الإيراد عند إنجاز التقييمات بشكل فردي، ويوفر إثبات الإيراد على هذا الأساس معلومات مفيدة حول مدى النشاط والأداء الخدمي خلال فترة زمنية. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 11، أيضاً إثبات الإيراد على هذا الأساس. وتنطبق متطلبات هذا المعيار بشكل عام على إثبات الإيراد والمصروفات المرتبطة بمعاملة تتضمن تقديم خدمات.

21. إن الإيراد يُثبت فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة مرتبطة بالمعاملة إلى الجهة. ورغم ذلك، فعندما يكون هناك عدم تأكد حول قابلية تحصيل مبلغ ضَمَن في الإيراد، فإن المبلغ غير القابل للتحصيل أو المبلغ الذي أصبح من غير المحتمل استرداده، يُثبت كمصروف بدلاً من تعديل مبلغ الإيراد الذي أثبت مسبقاً.

22. بشكل عام، تستطيع الجهة إجراء تقديرات موثوقة بعد أن تتفق مع الأطراف الأخرى في المعاملة على ما يلي:
أ. الحقوق القابلة للإنفاذ لكل طرف والمتعلقة بالخدمة التي سوف يؤديها أو يحصل عليها كل طرف؛ و
ب. العوض الذي يجب مبادلته؛ و
ج. طريقة وشروط التسوية.

ومن الضروري أيضاً أن يكون لدى الجهة نظام داخلي فاعل للموازنات وإعداد التقارير المالية. وتقوم الجهة بمراجعة -وتعديل تقديرات الإيراد عند الضرورة -أثناء تقديم الخدمة. ولا تعني الحاجة إلى هذه التعديلات بالضرورة عدم إمكانية تقدير نتيجة المعاملة بموثوقية.

23. قد يتم تحديد مرحلة إنجاز المعاملة بطرق مختلفة. وتستخدم الجهة الطريقة التي تقيس بموثوقية الخدمات المقدّمة. وتبعاً لطبيعة المعاملة، فإنه قد تشتمل تلك الطرق على:
أ. مسح للأعمال المنفذة؛ أو

- ب. الخدمات المنفذة حتى تاريخه كنسبة من مجموع الخدمات التي يجب تنفيذها؛ أو
ج. نسبة التكاليف المتكبدة حتى تاريخه إلى مجموع التكاليف المقدرة للمعاملة. تضمّن التكاليف التي تعكس الخدمات المنفذة حتى تاريخه فقط في التكاليف المتكبدة التي تم تحملها حتى تاريخه. تضمّن التكاليف التي تعكس الخدمات التي نُفذت أو التي ستنفذ فقط في مجموع التكلفة المقدرة للمعاملة.

وغالباً لا تعكس دفعات المستخلصات والدفعات المقدمة المستلمة من العملاء الخدمات المنفذة.

24. للأغراض العملية، عندما تؤدي خدمات من خلال عدد غير محدد من الأعمال على مدى إطار زمني محدد؛ يُثبت الإيراد على أساس القسط الثابت على مدى الإطار الزمني المحدد، إلا إذا

كان هناك دليل على أن هناك طريقة أخرى تعبر بشكل أفضل عن مرحلة الإنجاز. وعندما يكون هناك عمل محدد أكثر أهمية بكثير عن كل عمل من الأعمال الأخرى، يؤجّل إثبات الإيراد إلى أن يُنفذ هذا العمل المهم.

25. عندما لا يمكن تقدير نتيجة معاملة خاصة بتقديم خدمات بموثوقية، فإنه يجب إثبات الإيراد فقط إلى الحد الذي تكون عنده المصروفات المثبتة قابلة للاسترداد.

26. خلال المراحل الأولى للمعاملة، يكون من غير الممكن غالباً تقدير نتيجة المعاملة بموثوقية. مع ذلك، قد يكون من المحتمل أن تسترد الجهة تكاليف المعاملة المتكبّدة. بناءً عليه يُثبت الإيراد فقط إلى الحد الذي تكون عنده التكاليف المتكبّدة من المتوقع أن تكون قابلة للاسترداد. وعندما لا يمكن تقدير نتيجة المعاملة بموثوقية فإنه لا يُثبت أي فائض.

27. عندما (أ) لا يمكن تقدير نتيجة المعاملة بموثوقية، و(ب) يكون من غير المحتمل استرداد التكاليف المتكبّدة، فإنه لا يُثبت الإيراد، وتُثبت التكاليف المتكبّدة كمصروف. عندما تنزل الشكوك التي حالت دون تقدير نتيجة العقد بموثوقية، يُثبت الإيراد وفق الفقرة 19 بدلاً من الفقرة 25.

بيع السلع

28. يجب إثبات الإيراد الناتج عن بيع السلع عندما تتحقق جميع الشروط التالية:
أ. قيام الجهة بتحويل المخاطر والمنافع ذات الأهمية النسبية الخاصة بملكية السلع إلى المشتري؛ و
ب. عدم احتفاظ الجهة بارتباط إداري مستمر إلى الدرجة المرتبطة عادةً بالملكية، ولا بسيطرة فاعلة على السلع المباعة؛ و
ج. إمكانية قياس مبلغ الإيراد بموثوقية؛ و
د. من المحتمل تدفق منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة خاصة بالمعاملة إلى الجهة؛ و
هـ. إمكانية قياس التكاليف التي تم تكبدها أو التي سيتم تكبدها المتعلقة بالمعاملة بموثوقية.

29. إن تقدير التوقيت الذي حولت به الجهة المخاطر والمنافع الكبيرة من الملكية إلى المشتري يتطلب فحصاً لظروف المعاملة. وفي معظم الحالات، يتزامن تحويل مخاطر وعوائد الملكية مع تحويل الملكية النظامية أو نقل الملكية للمشتري، وهذه هي الحالة بالنسبة لمعظم عمليات البيع. ومع ذلك، فإنه في حالات معينة، يحدث تحويل مخاطر وعوائد الملكية في وقت غير وقت انتقال الملكية النظامية أو نقل الحيازة.

30. إذا احتفظت الجهة بمخاطر ملكية مهمة، عندئذ لا تُعدّ المعاملة بيعاً، ولا يُثبت الإيراد. ويجوز للجهة أن تحتفظ بمخاطر ملكية كبيرة بعدة طرق. من الأمثلة على الحالات التي قد تحتفظ الجهة بمخاطر وعوائد ملكية مهمة، هي:
أ. عندما تحتفظ الجهة بواجب مقابل أداء غير مرضٍ لا تغطيه أحكام الضمان العادية؛ و
ب. عندما يكون استلام الإيراد الناتج عن عملية بيع معينة معتمداً على حصول المشتري على الإيراد من بيع السلع (على سبيل المثال، عندما توزع جهة نشر حكومية المواد التعليمية على المدارس على أساس البيع أو الرد)؛ و

ج. عند شحن السلع على أن تُركَّب، ويمثل التركيب جزءاً مهماً من العقد ولم تقم الجهة بإكماله بعد؛ و

د. عندما يكون للمشتري الحق في إلغاء عملية الشراء لسبب محدد في عقد البيع وتكون الجهة غير متأكدة من احتمال الرد.

31. إذا احتفظت الجهة بمخاطر ملكية غير مهمة، فإن المعاملة تُعدُّ بيعاً ويُثبت الإيراد. على سبيل المثال، قد يحتفظ البائع بالملكية النظامية للسلع فقط لضمان تحصيل المبلغ المستحق. في هذه الحالة، إذا حولت الجهة المخاطر والمنافع المهمة للملكية، تعتبر المعاملة بيعاً ويُثبت الإيراد. ومن الأمثلة الأخرى على احتفاظ جهة بمخاطر ملكية غير مهمة، قد يُعرض رد السلع في حال عدم رضا المشتري. ويُثبت الإيراد في هذه الحالات عند البيع شريطة أن يكون البائع قادراً على تقدير المردودات المستقبلية بموثوقية، وإثبات التزام عن المردودات بناءً على الخبرة السابقة والعوامل الأخرى الملائمة.

32. يُثبت الإيراد فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة المرتبطة بالمعاملة إلى الجهة. وفي بعض الحالات قد لا يكون هذا محتملاً إلى أن يُسلم العوض أو حتى يُزال عدم التأكد. على سبيل المثال، قد يعتمد الإيراد على قدرة جهة أخرى على توريد سلع كجزء من العقد، وإذا كان هناك عدم تأكد بشأن حدوث ذلك، فإنه قد يتم تأجيل الإثبات حتى يحدث ذلك. عندما تُورَّد السلع، يزول عدم التأكد، ويُثبت الإيراد. ورغم ذلك، فإنه عندما ينشأ عدم تأكد حول قابلية تحصيل مبلغ أثبت كإيراد، فإنه يُثبت المبلغ غير القابل للتحصيل، أو المبلغ الذي أصبح من غير المحتمل استرداده كمصروف، بدلاً من تعديل مبلغ الإيراد المثبت سابقاً.

الفائدة، ورسوم الامتياز، وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة

33. يجب إثبات الإيراد الناشئ عن استخدام الآخرين لأصول الجهة التي ينتج عنها فائدة، ورسوم امتياز، وتوزيعات أرباح أو التوزيعات المماثلة باستخدام المعالجات المحاسبية المذكورة في الفقرة 34، عندما:

أ. يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة مرتبطة بالمعاملة إلى الجهة؛ و
ب. يمكن قياس مبلغ الإيراد بموثوقية.

34. يجب إثبات الإيراد باستخدام المعالجات المحاسبية التالية:
أ. يجب إثبات الفائدة على أساس نسبة الوقت مع الأخذ في الحسبان العائد الفعلي على الأصل؛ و

ب. يجب إثبات رسوم الامتياز عند اكتسابها بموجب جوهر الاتفاقية ذات العلاقة؛ و
ج. يجب إثبات توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة عند ثبوت حق المساهم أو الجهة في استلام المدفوعات.

35. إن العائد الفعلي على الأصل هو سعر الفائدة المطلوب لخصم تدفق المقبوضات النقدية المستقبلية المتوقعة على مدى عمر الأصل لتتساوى مع القيمة الدفترية الأولية للأصل. يشمل إيراد الفائدة مبلغ استنفاد أي خصم أو علاوة أو أي فرق آخر بين القيمة الدفترية الأصلية لورقة دين وقيمتها عند الاستحقاق.

36. عندما تكون فائدة غير مدفوعة قد استُحققت قبل اقتناء استثمار ذي فائدة، فيجب أن يُخصص مبلغ الفائدة المستلم بعد الاقتناء بين الفترة السابقة للاقتناء والفترة اللاحقة للاقتناء، ويُثبت فقط الجزء الخاص بالفترة اللاحقة للاقتناء على أنه إيراد. وعندما يتم الإعلان عن توزيعات أسهم أو توزيعات مماثلة على أوراق حقوق الملكية من صافي الفائض الخاص بفترة قبل الاقتناء؛ تُخصم أرباح الأسهم أو التوزيعات المماثلة من تكلفة الأوراق المالية. وإذا كان من الصعب إجراء هذا التوزيع إلا على أساس جزافي، تُثبت توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة كإيراد إلا إذا كانت تمثل بوضوح استعادة جزء من تكلفة أوراق حقوق الملكية.
37. تستحق رسوم الامتياز (مثل رسوم امتياز النفط) وفقاً لشروط الاتفاقية ذات العلاقة، وتُثبت عادة على هذا الأساس إلا إذا كان من المناسب بدرجة أكبر - بناءً على جوهر الاتفاقية - إثبات الإيراد على أساس منتظم ومنطقي آخر.
38. يُثبت الإيراد فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة المرتبطة بالمعاملة إلى الجهة. ومع ذلك، عندما يكون هناك عدم تأكد حول إمكانية تحصيل مبلغ أثبت ضمن الإيراد؛ فإن المبلغ غير القابل للتحصيل أو المبلغ الذي أصبح من غير المحتمل استرداده يُثبت على أنه مصروف بدلاً من تعديل مبلغ الإيراد المثبت مسبقاً.

الإفصاح

39. يجب أن تفصح الجهة عما يلي:
- أ. السياسات المحاسبية التي تبنتها لإثبات الإيراد، بما في ذلك الطرق التي تبنتها لتحديد مرحلة إنجاز المعاملات الخاصة بتقديم الخدمات؛ و
- ب. قيمة كل فئة مهمة من الإيراد المثبت خلال الفترة بما في ذلك الإيراد الناشئ عن:
- (1) تقديم الخدمات؛ و
 - (2) بيع السلع؛ و
 - (3) الفائدة؛ و
 - (4) رسوم الامتياز؛ و
 - (5) توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة؛ و
- ج. قيمة الإيراد الناشئ عن مبادلات السلع أو الخدمات المضمنة في كل فئة مهمة من الإيراد.

40. توجد الإرشادات المتعلقة بالإفصاح عن أي أصول محتملة أو التزامات محتملة في معيار المحاسبة للقطاع العام 19، المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة. من الممكن أن تنشأ الأصول المحتملة أو الالتزامات المحتملة عن بنود مثل تكلفة ضمان، أو المطالبات، أو الجزاءات، أو الخسائر المحتملة.

تاريخ السريان

41. يجب أن تطبق الجهة هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.

41أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 9].

41ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 9].

- 41ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 9].
- 41د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 9].
- 41هـ. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرة 10(ج). يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأكر. إذا طبقت الجهة هذا التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.
- 41و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرة 11. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأكر. إذا طبقت الجهة هذا التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.
42. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

الدراسة المرفقة

معايير المحاسبة للقطاع العام 9 "الإيراد من المعاملات التبادلية"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 9 "الإيراد من المعاملات التبادلية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 9 "الإيراد من المعاملات التبادلية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. إرشادات التنفيذ

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرطتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعدّ بيان بالمواضيع المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالمواضيع التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وتحديد أيّ موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، يُعدّ إعداد دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية المعدل بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وآخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أُعدّ البيان المذكور وعُرض على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن الموضوعات التي شملها البيان معيار الإيراد من المعاملات التبادلية.

وبهدف اقتراح معيار الإيراد من العمليات التبادلية الملائم أجريت دراسة لمعيار الإيراد من المعاملات التبادلية الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد المعيار المحاسبي للإيراد من المعاملات التبادلية أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 9 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 9 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام؛ وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، أُعد استبيان إلكتروني ووزَّع على 189 جهة، (استُلم منها إجابات 154 جهة) كما رُتبت زيارات ميدانية إلى عدد 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف قطاعاتها. ولوحظ من تحليل نتائج الاستبيان أن (30%) من الجهات تقوم بأعمال تجارية أو استثمارية بالإضافة إلى نشاطها الرئيس، وتقوم (45%) من الجهات بتقديم خدمات بمقابل مالي أو عيني من المستفيدين من الخدمات. في حين تقوم (19%) من الجهات ببيع سلع بمقابل مالي من المستفيدين. كما أن (12%) من الجهات لديها استثمارات مالية، مما قد ينتج عنه توزيعات أرباح. وفيما يلي إجابات الجهات الـ 14 المشمولة بالزيارات الميدانية فيما يخص موضوع المعيار:

السؤال	وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث	جميع الجهات
هل تقوم الجهة بأي أعمال تجارية أو استثمارية بالإضافة إلى نشاطها الرئيس؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	11 3
هل تقدم الجهة خدمات بمقابل مالي أو عيني من المستفيدين من الخدمة؟	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	11 3
هل تبيع الجهة سلع بمقابل مالي من المستفيدين؟	لا	لا	لا	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	لا	نعم	3 11
هل لدى الجهة استثمارات مالية؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0 14

ويُعد موضوع المعيار من المعايير المهمة الواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 9 "الإيراد من المعاملات التبادلية"
إصدار 2024م

وفيما يلي أمثلة على أهم الجهات التي ستتأثر بمعايير الإيراد من المعاملات التبادلية، وذلك بناءً على تحليل نتائج الاستبيان الإلكتروني:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	الإدارة العامة	وزارة النقل	8	التعليم	جامعة الملك سعود
2	العسكري	وزارة الحرس الوطني	9	التعليم	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
3	الإدارة العامة	وزارة الداخلية	10	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث
4	قطاع الموارد الاقتصادية	وزارة البيئة والمياه والزراعة	11	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصحة
5	الإدارة العامة	وزارة العدل	12	قطاع الموارد الاقتصادية	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة
6	البلديات	أمانة منطقة الرياض			
7	التعليم	وزارة التعليم			

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 9 "الإيراد من المعاملات التبادلية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 9 "الإيراد من المعاملات التبادلية"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة
للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، واستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات
أخرى شملت ما يلي:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	41. يجب أن تطبق الجهة هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	41. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after July 1, 2002. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before July 1, 2002, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	41أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 9].	41A. Paragraph 42 was amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendment shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	41ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 9].	41B. IPSAS 37, <i>Joint Arrangements</i> , issued in January 2015, amended paragraph 10(b). An entity shall apply that amendment when it applies IPSAS 37.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	41ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 9].	41C. Paragraphs 2 and 3 were deleted by The Applicability of IPSASs, issued in April 2016. An entity shall apply those

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 9 "الإيراد من المعاملات التبادلية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.		amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	41د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 41].	41D. Paragraph 10 was amended by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	41هـ. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرة 10(ج). يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	41E. Paragraph 10(c) was amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies this amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	41و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرة 11. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	41F. Paragraph 11 was amended by IPSAS 46 issued in May 2023. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 9 "الإيراد من المعاملات التبادلية" ومعايير المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له:

التعديلات وأسبابها	هل أدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الهدف	Objective
	لا	يعرف إطار إعداد وعرض القوائم المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية مصطلح "الدخل" بأنه "زيادات في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات داخلية أو زيادات في الأصول أو انخفاضات في الالتزامات ينتج عنها زيادات في حقوق الملكية، بخلاف تلك الزيادات المتعلقة بمساهمات من أصحاب حقوق الملكية". ويشمل تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية لمصطلح "الدخل" كلاً من الإيراد والمكاسب. ويستخدم هذا المعيار مصطلح "الإيراد" ليشمل كلاً من الإيرادات والمكاسب، بدلاً من مصطلح "الدخل". وقد استثنى من نطاق هذا المعيار بعض البنود المحددة، التي تُثبت على أنها إيرادات والتي تتناولها معايير أخرى، مثل المكاسب الناشئة عن بيع العقارات والآلات والمعدات المُتناولة بالتحديد في المعايير الخاصة بالعقارات والآلات والمعدات ولم تُغطى في هذا المعيار. ويهدف هذا المعيار إلى بيان المعالجة المحاسبية للإيراد الناشئ عن المعاملات والأحداث التبادلية. وتتمثل المسألة الرئيسة في المحاسبة عن الإيراد في تحديد وقت إثبات الإيراد. ويُثبت الإيراد عندما يكون من المحتمل: (أ) تدفق منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة للجهة، و(ب) يمكن قياس تلك المنافع والخدمات بموثوقية. ويحدد هذا المعيار الظروف التي يحقق بها هذان الضابطان، ومن ثم يُثبت الإيراد، ويوفر هذا المعيار كذلك إرشادات عملية لتطبيق هذين الضابطين.	The IASB's <i>Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements</i> defines income as "increases in economic benefits during the accounting period in the form of inflows or enhancements of assets or decreases of liabilities that result in increases in equity, other than those relating to contributions from equity participants." The IASB definition of income encompasses both revenue and gains. This Standard uses the term "revenue" which encompasses both revenues and gains, in place of the term "income." Certain specific items to be recognized as revenues are addressed in other standards, and are excluded from the scope of this Standard. For example, gains arising on the sale of property, plant, and equipment are specifically addressed in standards on property, plant, and equipment and are not covered in this Standard. The objective of this Standard is to prescribe the accounting treatment of revenue arising from exchange transactions and events. The primary issue in accounting for revenue is determining when to recognize revenue. Revenue is recognized when it is probable that (a) future economic benefits or service potential will flow to the entity, and (b) these benefits can be measured reliably¹. This Standard identifies the circumstances in which these criteria will be met and, therefore, revenue will be

التعديلات وأسبابها	هل أدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		1 المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبير بأمانة عما تصرح أنها تعبر عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه. وتناقش الفقرة 6 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.	recognized. It also provides practical guidance on the application of these criteria. 1 Information that is reliable is free from material error and bias, and can be depended on by users to faithfully represent that which it purports to represent or could reasonably be expected to represent. Paragraph BC16 of IPSAS 1 discusses the transitional approach to the explanation of reliability.
		النطاق	Scope
	لا	1. يجب على الجهة التي تُعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الإيراد الناشئ عن المعاملات والأحداث التبادلية التالية: أ. تقديم الخدمات؛ و ب. بيع السلع؛ و ج. استخدام أطراف أخرى لأصول الجهة لينتج عنها فائدة ورسوم امتياز، وتوزيعات أرباح أو توزيعات مماثلة.	1. An entity that prepares and presents financial statements under the accrual basis of accounting shall apply this Standard in accounting for revenue arising from the following exchange transactions and events: a. The rendering of services; b. The sale of goods; and c. The use by others of entity assets yielding interest, royalties, and dividends or similar distributions.
	لا	2. [حذفت].	2. [Deleted].
	لا	3. [حذفت].	3. [Deleted].
	لا	4. لا يتناول هذا المعيار الإيراد الناشئ عن المعاملات غير التبادلية.	4. This Standard does not deal with revenue arising from non-exchange transactions.
	لا	5. قد تحقق جهات القطاع العام إيرادات من معاملات تبادلية أو معاملات غير تبادلية. والمعاملة التبادلية هي معاملة تقوم فيها الجهة باستلام أصول أو خدمات أو تسوية التزامات وتقديم مباشرة قيمة مساوية تقريباً (بشكل رئيس في صورة نقد أو سلع أو خدمات أو استخدام للأصول) لأطراف أخرى في	5. Public sector entities may derive revenues from exchange or non-exchange transactions. An exchange transaction is one in which the entity receives assets or services, or has liabilities extinguished, and directly gives approximately equal value (primarily in the form of goods,

التعديلات وأسبابها	هل أدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		عملية التبادل. تشمل الأمثلة على المعاملات التبادلية ما يلي: أ. شراء أو بيع السلع أو الخدمات؛ أو ب. استئجار العقارات والآلات والمعدات بأسعار السوق.	services, or use of assets) to the other party in exchange. Examples of exchange transactions include: a. The purchase or sale of goods or services; or b. The lease of property, plant, and equipment at market rates.
	لا	6. عند التمييز بين الإيرادات من المعاملات التبادلية والمعاملات غير التبادلية، يجب الأخذ في الحسبان جوهر المعاملة لا شكلها. وتشمل الأمثلة على المعاملات غير التبادلية: الإيراد الناتج عن استخدام السلطات السيادية (على سبيل المثال: الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم والغرامات)، والمنح والتبرعات.	6. In distinguishing between exchange and non-exchange revenues, substance rather than the form of the transaction should be considered. Examples of non-exchange transactions include revenue from the use of sovereign powers (for example, direct and indirect taxes, duties, and fines), grants, and donations.
	لا	7. تقديم الخدمات يتضمن عادة أداء الجهة لمهمة متفق عليها على مدى فترة زمنية متفق عليها. ويجوز تقديم الخدمات خلال فترة واحدة أو على مدى أكثر من فترة. وتشمل الأمثلة على الخدمات التي تقدمها جهات القطاع العام عادةً مقابل استلام الإيراد: توفير المسكن، وإدارة مرافق المياه، وإدارة الطرق ذات رسوم المرور، وإدارة دفعات التحويلات. وتتعلق بعض اتفاقيات تقديم الخدمات مباشرة بعقود الإنشاء، على سبيل المثال تلك المتعلقة بخدمات مديري ومهندسي المشروع. ولا يتناول هذا المعيار الإيراد الناشئ عن هذه الاتفاقيات، ولكن يتم معالجته وفقاً لمتطلبات عقود الإنشاء كما هي محددة في معيار المحاسبة للقطاع العام 11، عقود الإنشاء.	7. The rendering of services typically involves the performance by the entity of an agreed task over an agreed period of time. The services may be rendered within a single period, or over more than one period. Examples of services rendered by public sector entities for which revenue is typically received in exchange may include the provision of housing, management of water facilities, management of toll roads, and management of transfer payments. Some agreements for the rendering of services are directly related to construction contracts, for example, those for the services of project managers and architects. Revenue arising from these agreements is not dealt with in this Standard, but is dealt with in accordance with the requirements for construction

التعديلات وأسبابها	هل أدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			contracts as specified in IPSAS 11, <i>Construction Contracts</i> .
	لا	8. تشمل السلع (أ) السلع التي تنتجها الجهة لغرض البيع، مثل المطبوعات، و(ب) السلع المشتراه لإعادة البيع، مثل البضاعة أو الأراضي أو العقارات الأخرى المحتفظ بها لإعادة بيعها.	8. Goods includes (a) goods produced by the entity for the purpose of sale, such as publications, and (b) goods purchased for resale, such as merchandise or land and other property held for resale.
	لا	9. يؤدي استخدام آخزين لأصول الجهة إلى نشوء الإيراد في شكل: أ. فائدة - رسوم استخدام النقد ومعادلات النقد، والمبالغ المستحقة للجهة؛ و ب. رسوم امتياز - رسوم استخدام أصول الجهة طويلة الأجل، على سبيل المثال براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية وبرامج الحاسب؛ و ج. توزيعات أرباح أو التوزيعات المماثلة - توزيعات الفوائد على أصحاب استثمارات في حقوق الملكية بما يتناسب مع حيازتهم من فئة معينة من رأس المال.	9. The use by others of entity assets gives rise to revenue in the form of: a. Interest – charges for the use of cash or cash equivalents, or amounts due to the entity; b. Royalties – charges for the use of long-term assets of the entity, for example, patents, trademarks, copyrights, and computer software; and c. Dividends or similar distributions – distributions of surpluses to holders of equity investments in proportion to their holdings of a particular class of capital.
	لا	10. لا يتناول هذا المعيار الإيرادات الناشئة عن: أ. اتفاقيات الإيجار (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 43، <i>عقود الإيجار</i>)؛ و ب. توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة الناشئة عن الاستثمارات التي تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 36، <i>الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة</i>)؛ و ج. المكاسب الناتجة عن بيع العقارات والآلات والمعدات (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 45، <i>العقارات والآلات والمعدات</i>)؛ و	10. This Standard does not deal with revenues arising from: a. Lease agreements (see IPSAS 13, <i>Leases</i>); b. Dividends or similar distributions arising from investments that are accounted for under the equity method (see IPSAS 36, <i>Investments in Associates and Joint Ventures</i>); c. Gains from the sale of property, plant, and equipment (which are dealt with in IPSAS 45, <i>Property, Plant, and Equipment</i>);

التعديلات وأسبابها	هل أدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		د. عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين؛ و هـ. التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية أو استبعادها (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 41، <i>الأدوات المالية</i>)؛ و و. التغيرات في قيمة الأصول المتداولة الأخرى؛ و ز. الإثبات الأولي، والتغيرات في القيمة العادلة للأصول البيولوجية المتعلقة بنشاط زراعي (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 27، <i>الزراعة</i>)؛ و ح. الإثبات الأولي للمنتج الزراعي (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 27)؛ و ط. استخراج خامات المعادن.	d. Insurance contracts within the scope of the relevant international or national accounting standard dealing with insurance contracts; e. Changes in the fair value of financial assets and financial liabilities or their disposal (see IPSAS 41, <i>Financial Instruments</i>); f. Changes in the value of other current assets; g. Initial recognition, and from changes in the fair value of biological assets related to agricultural activity (see IPSAS 27, <i>Agriculture</i>); h. Initial recognition of agricultural produce (see IPSAS 27); and i. The extraction of mineral ores.
		تعريفات	Definitions
	لا	11. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها: معاملات تبادلية: هي معاملات تقوم فيها الجهة باستلام أصول أو خدمات أو تسوية التزامات وتعطى مباشرة قيمة مساوية تقريباً (بشكل رئيس في صورة نقد أو سلع أو خدمات أو استخدام للأصول) لجهة أخرى مقابلها. معاملات غير تبادلية: المعاملات التي لا تعتبر معاملات تبادلية. في المعاملة غير التبادلية، إما أن تستلم الجهة قيمة من جهة أخرى دون أن تبذل مباشرة قيمة مساوية تقريباً بالمقابل، أو تبذل الجهة قيمة إلى جهة أو جهة أخرى دون الحصول	11. The following terms are used in this Standard with the meanings specified: Exchange transactions are transactions in which one entity receives assets or services, or has liabilities extinguished, and directly gives approximately equal value (primarily in the form of cash, goods, services, or use of assets) to another entity in exchange. Non-exchange transactions are transactions that are not exchange transactions. In a non-exchange transaction, an entity either receives value from another entity without directly giving

التعديلات وأسبابها	هل أدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		مباشرة على قيمة مساوية تقريباً بالمقابل. وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعروفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام. عُرّف مصطلح <u>القيمة العادلة</u> في معيار المحاسبة للقطاع العام 46، <u>القياس</u> .	approximately equal value in exchange, or gives value to another entity without directly receiving approximately equal value in exchange. Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the <i>Glossary of Defined Terms</i> published separately. <u>Fair value</u> is defined in IPSAS 46, <i>Measurement</i> .
		الإيراد	Revenue
	لا	12. إن الإيراد يشمل فقط إجمالي التدفقات الداخلة للمنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة التي استلمتها الجهة والمستحقة الاستلام لحسابها الخاص. إن المبالغ التي تجمعها الجهة بصفتها وكيلًا عن الحكومة أو عن جهة حكومية أخرى أو بالنيابة عن أطراف ثالثة -على سبيل المثال، مدفوعات فواتير الهاتف والكهرباء المحصلة عن طريق مكاتب البريد بالنيابة عن الجهات التي توفر هذه الخدمات - لا تعتبر منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة تتدفق إلى الجهة ولا تؤدي إلى زيادة في الأصول أو انخفاض في الالتزامات، ولذلك فهي مستثناة من الإيراد. وبالمثل، في علاقة الوكالة، تشمل إجمالي التدفقات الداخلة للمنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة المبالغ المحصلة نيابة عن الأصل، والتي لا تؤدي إلى زيادات في صافي الأصول/حقوق الملكية في الجهة. ولا تعد المبالغ المحصلة نيابة عن الأصل إيرادات. وبدلاً من ذلك، فإن الإيراد يتمثل في مبلغ أية عمولة مستلمة أو مستحقة الاستلام مقابل تحصيل أو معالجة إجمالي التدفقات.	12. Revenue includes only the gross inflows of economic benefits or service potential received and receivable by the entity on its own account. Amounts collected as an agent of the government or another government organization or on behalf of other third parties; for example, the collection of telephone and electricity payments by the post office on behalf of entities providing such services are not economic benefits or service potential that flow to the entity, and do not result in increases in assets or decreases in liabilities. Therefore, they are excluded from revenue. Similarly, in an agency relationship, the gross inflows of economic benefits or service potential include amounts collected on behalf of the principal that do not result in increases in net assets/ equity for the entity. The amounts collected on behalf of the principal are not revenue. Instead, revenue is the amount of any commission received, or receivable, for the collection or handling of the gross flows.

التعديلات وأسبابها	هل أدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	13. لا تستوفي التدفقات التمويلية الداخلة - خصوصاً الاقتراض - تعريف الإيراد، وخصوصاً الافتراضات، لأنها (أ) تؤدي إلى تغيير مساوٍ في كل من الأصول والالتزامات، (ب) ليس لها أي أثر في صافي الأصول/ حقوق الملكية، وتدرج التدفقات التمويلية الداخلة مباشرة في قائمة المركز المالي وتضاف إلى أرصدة الأصول والالتزامات.	13. Financing inflows, notably borrowings, do not meet the definition of revenue because they (a) result in an equal change in both assets, and liabilities and (b) have no impact upon net assets/equity. Financing inflows are taken directly to the statement of financial position and added to the balances of assets and liabilities.
		قياس الإيراد	Measurement of Revenue
	لا	14. يجب قياس الإيراد بالقيمة العادلة لل عوض المستلم أو المستحق الاستلام.	14. Revenue shall be measured at the fair value of the consideration received or receivable.
	لا	15. عادة ما يحدد مبلغ الإيراد الناشئ عن معاملة بالاتفاق بين الجهة ومشتري أو مستخدم الأصل أو الخدمة. ويُقاس الإيراد بالقيمة العادلة لل عوض المستلم أو المستحق الاستلام، مع الأخذ في الحسبان مبلغ أي تخفيضات تجارية أو تخفيضات على الكمية تسمح بها الجهة.	15. The amount of revenue arising on a transaction is usually determined by agreement between the entity and the purchaser or user of the asset or service. It is measured at the fair value of the consideration received, or receivable, taking into account the amount of any trade discounts and volume rebates allowed by the entity.
	لا	16. في أغلب الحالات، يكون العوض على شكل نقد أو معادلات النقد، ومبلغ الإيراد هو مبلغ النقد أو معادلات النقد المستلم أو المستحق الاستلام، ورغم ذلك، فإنه عندما يؤجل التدفق الداخل للنقد أو معادلات النقد فإنه قد تكون القيمة العادلة لل عوض أقل من القيمة الاسمية للنقد المستلم أو المستحق الاستلام. على سبيل المثال، قد تمنح الجهة للمشتري أثماناً دون فائدة أو أن تقبل ورقة قبض من المشتري تحمل سعر فائدة أقل من سعر الفائدة السائد في السوق على أنها عوض لبيع السلع. عندما يمثل الترتيب بشكل فاعل معاملة	16. In most cases, the consideration is in the form of cash or cash equivalents, and the amount of revenue is the amount of cash or cash equivalents received or receivable. However, when the inflow of cash or cash equivalents is deferred, the fair value of the consideration may be less than the nominal amount of cash received or receivable. For example, an entity may provide interest-free credit to the purchaser or accept a note receivable bearing a below-market interest rate from the purchaser as consideration for the sale of goods.

التعديلات وأسبابها	هل أدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		تمويلية تُحدّد القيمة العادلة للعرض من خلال خصم جميع المتحصلات المستقبلية باستخدام سعر فائدة مفترض. يمكن تحديد سعر الفائدة المفترض بشكل واضح من خلال ما يلي: أ. السعر السائد لأداة مشابهة لجهة مصدرة لها تصنيف ائتماني مماثل؛ أو ب. سعر فائدة يؤدي استخدامه إلى خفض القيمة الاسمية لأداة الدفع إلى ما يعادل السعر الحالي للمبيعات النقدية للسلع أو الخدمات. ويُثبت الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الاسمية للعرض على أنه إيراد فائدة وفق الفقرتين 33 و34.	When the arrangement effectively constitutes a financing transaction, the fair value of the consideration is determined by discounting all future receipts using an imputed rate of interest. The imputed rate of interest is the more clearly determinable of either: a. The prevailing rate for a similar instrument of an issuer with a similar credit rating; or b. A rate of interest that discounts the nominal amount of the instrument to the current cash sales price of the goods or services. The difference between the fair value and the nominal amount of the consideration is recognized as interest revenue in accordance with paragraphs 33 and 34.
	لا	17. عند مبادلة أو مقايضة السلع أو الخدمات بسلع أو خدمات مشابهة في طبيعتها وقيمتها، فإن هذه المقايضة لا تعتبر معاملة ينتج عنها إيراد. وغالبًا ما تكون الحالة كذلك بالنسبة للسلع مثل الزيت أو الحليب، حيث يقوم الموردون بمقايضة المخزون في مواقع مختلفة تفي لتلبية الطلب في حينه في موقع معين. وعندما تباع السلع أو تقدم الخدمات مقابل سلع أو خدمات غير مشابهة فإن المقايضة تعتبر معاملة تنتج إيرادًا. ويقاس الإيراد بالقيمة العادلة للسلع أو الخدمات المستلمة بمعدلة بقيمة أي نقد أو معادلات نقد تم تحويلها. وعندما لا يمكن قياس القيمة العادلة للسلع أو الخدمات المستلمة بموثوقية فإنه يُقاس الإيراد بالقيمة العادلة للسلع أو الخدمات المقدمة بعد تعديلها بمقدار أي نقد أو معادلات نقد تم تحويلها.	17. When goods or services are exchanged or swapped for goods or services that are of a similar nature and value, the exchange is not regarded as a transaction that generates revenue. This is often the case with commodities like oil or milk, where suppliers exchange or swap inventories in various locations to fulfill demand on a timely basis in a particular location. When goods are sold or services are rendered in exchange for dissimilar goods or services, the exchange is regarded as a transaction that generates revenue. The revenue is measured at the fair value of the goods or services received, adjusted by the amount of any cash or cash equivalents transferred. When the fair value of the goods or services received cannot be

التعديلات وأسبابها	هل أدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			measured reliably, the revenue is measured at the fair value of the goods or services given up, adjusted by the amount of any cash or cash equivalents transferred.
		تحديد المعاملة	Identification of the Transaction
	لا	18. تطبق ضوابط الإثبات في هذا المعيار عادةً بشكل منفصل لكل معاملة على حدة. ورغم ذلك، فإنه في ظروف محددة، يكون من الضروري تطبيق ضوابط الإثبات على الأجزاء القابلة للتحديد بشكل منفصل لعملية واحدة من أجل إظهار جوهر المعاملة. على سبيل المثال، عندما يشتمل سعر المنتج على مبلغ قابل للتحديد مقابل خدمة لاحقة، فإن هذه القيمة تُؤجل وتُثبت على أنها إيراد على مدى فترة تقديم الخدمة. وعلى العكس من ذلك، تطبق ضوابط الإثبات على معاملتين أو أكثر معاً عندما تكون هذه المعاملات مرتبطة بطريقة لا يمكن معها فهم أثرها دون الرجوع إلى سلسلة المعاملات ككل. على سبيل المثال، قد تبيع الجهة سلع، وفي الوقت نفسه تدخل في اتفاقية منفصلة لإعادة شراء هذه السلع في تاريخ لاحق، وبذلك تنفي الأثر الجوهري للمعاملة، وفي هذه الحالة، يُمكن معالجة المعاملتين معاً.	18. The recognition criteria in this Standard are usually applied separately to each transaction. However, in certain circumstances, it is necessary to apply the recognition criteria to the separately identifiable components of a single transaction in order to reflect the substance of the transaction. For example, when the price of a product includes an identifiable amount for subsequent servicing, that amount is deferred, and recognized as revenue over the period during which the service is performed. Conversely, the recognition criteria are applied to two or more transactions together when they are linked in such a way that the effect cannot be understood without reference to the series of transactions as a whole. For example, an entity may sell goods and, at the same time, enter into a separate agreement to repurchase the goods at a later date, thus negating the substantive effect of the transaction; in such a case, the two transactions are dealt with together.
		تقديم الخدمات	Rendering of Services
	لا	19. عندما يمكن تقدير نتيجة معاملة تتضمن تقديم الخدمات بموثوقية، فإنه يجب إثبات الإيراد الخاص	19. When the outcome of a transaction involving the rendering of services can be estimated reliably,

التعديلات وأسبابها	هل أدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		بالمعاملة بالرجوع إلى مرحلة إنجاز المعاملة في تاريخ القوائم المالية. ويمكن تقدير نتيجة المعاملة بموثوقية عند تحقق الشروط التالية: أ. إمكانية قياس مبلغ الإيراد بموثوقية؛ و ب. احتمال تدفق منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة مرتبطة بالمعاملة إلى الجهة؛ و ج. إمكانية قياس مرحلة إنجاز المعاملة في تاريخ القوائم المالية بموثوقية؛ و د. إمكانية قياس التكاليف المتكبدة للمعاملة وتكاليف إنجاز المعاملة بموثوقية.	revenue associated with the transaction shall be recognized by reference to the stage of completion of the transaction at the reporting date. The outcome of a transaction can be estimated reliably when all the following conditions are satisfied: a. The amount of revenue can be measured reliably; b. It is probable that the economic benefits or service potential associated with the transaction will flow to the entity; c. The stage of completion of the transaction at the reporting date can be measured reliably; and d. The costs incurred for the transaction and the costs to complete the transaction can be measured reliably.
	لا	20. إثبات الإيراد بالرجوع إلى مرحلة إنجاز المعاملة يشار إليه عادةً بطريقة نسبة الإنجاز. وبموجب هذه الطريقة، يُثَبَّت الإيراد في فترات القوائم المالية التي تُقدَّم فيها الخدمات. على سبيل المثال، تقوم الجهة التي تقدم خدمات تقييم العقارات بإثبات الإيراد عند إنجاز التقييمات بشكل فردي، ويوفر إثبات الإيراد على هذا الأساس معلومات مفيدة حول مدى النشاط والأداء الخدمي خلال فترة زمنية. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 11، أيضاً إثبات الإيراد على هذا الأساس. وتنطبق متطلبات هذا المعيار بشكل عام على إثبات الإيراد والمصروفات المرتبطة بمعاملة تتضمن تقديم خدمات.	20. The recognition of revenue by reference to the stage of completion of a transaction is often referred to as the percentage of completion method. Under this method, revenue is recognized in the reporting periods in which the services are rendered. For example, an entity providing property valuation services would recognize revenue as the individual valuations are completed. The recognition of revenue on this basis provides useful information on the extent of service activity and performance during a period. IPSAS 11 also requires the recognition of revenue on this basis. The requirements of that Standard are generally applicable to the recognition of revenue and the

التعديلات وأسبابها	هل أدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			associated expenses for a transaction involving the rendering of services.
	لا	21. إن الإيراد يُتَبَت فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة مرتبطة بالمعاملة إلى الجهة. ورغم ذلك، فعندما يكون هناك عدم تأكيد حول قابلية تحصيل مبلغ ضَمَن في الإيراد، فإن المبلغ غير القابل للتحصيل أو المبلغ الذي أصبح من غير المحتمل استرداده، يُتَبَت كمصروف بدلاً من تعديل مبلغ الإيراد الذي أثبت مسبقاً.	21. Revenue is recognized only when it is probable that the economic benefits or service potential associated with the transaction will flow to the entity. However, when an uncertainty arises about the collectability of an amount already included in revenue, the uncollectable amount, or the amount in respect of which recovery has ceased to be probable, is recognized as an expense, rather than as an adjustment of the amount of revenue originally recognized.
	لا	22. بشكل عام، تستطيع الجهة إجراء تقديرات موثوقة بعد أن تتفق مع الأطراف الأخرى في المعاملة على ما يلي: أ. الحقوق القابلة للإنفاذ لكل طرف والمتعلقة بالخدمة التي سوف يؤديها أو يحصل عليها كل طرف؛ و ب. العوض الذي يجب مبادلتة؛ و ج. طريقة وشروط التسوية. ومن الضروري أيضاً أن يكون لدى الجهة نظام داخلي فاعل للموازنات وإعداد التقارير المالية. وتقوم الجهة بمراجعة -وتعديل تقديرات الإيراد عند الضرورة -أثناء تقديم الخدمة. ولا تعني الحاجة إلى هذه التعديلات بالضرورة عدم إمكانية تقدير نتيجة المعاملة بموثوقية.	22. An entity is generally able to make reliable estimates after it has agreed to the following with the other parties to the transaction: a. Each party's enforceable rights regarding the service to be provided and received by the parties; b. The consideration to be exchanged; and c. The manner and terms of settlement. It is also usually necessary for the entity to have an effective internal financial budgeting and reporting system. The entity reviews and, when necessary, revises the estimates of revenue as the service is performed. The need for such revisions does not necessarily indicate that the outcome of the transaction cannot be estimated reliably.

التعديلات وأسبابها	هل أدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	23. قد يتم تحديد مرحلة إنجاز المعاملة بطرق مختلفة. وتستخدم الجهة الطريقة التي تقيس بموثوقية الخدمات المقدّمة. وتبعاً لطبيعة المعاملة، فإنه قد تشمل تلك الطرق على: أ. مسح للأعمال المنفّذة؛ أو ب. الخدمات المنفّذة حتى تاريخه كنسبة من مجموع الخدمات التي يجب تنفيذها؛ أو ج. نسبة التكاليف المتكبّدة حتى تاريخه إلى مجموع التكاليف المقدّرة للمعاملة. تضمّن التكاليف التي تعكس الخدمات المنفّذة حتى تاريخه فقط في التكاليف المتكبّدة التي تم تحمّلها حتى تاريخه. تضمّن التكاليف التي تعكس الخدمات التي نُفّذت أو التي ستُنّفذ فقط في مجموع التكلفة المقدّرة للمعاملة. وغالباً لا تعكس دفعات المستخلصات والدفعات المقدمة المستلمة من العملاء الخدمات المنفّذة.	23. The stage of completion of a transaction may be determined by a variety of methods. An entity uses the method that measures reliably the services performed. Depending on the nature of the transaction, the methods may include: a. Surveys of work performed; b. Services performed to date as a percentage of total services to be performed; or c. The proportion that costs incurred to date bear to the estimated total costs of the transaction. Only costs that reflect services performed to date are included in costs incurred to date. Only costs that reflect services performed or to be performed are included in the estimated total costs of the transaction. Progress payments and advances received from customers often do not reflect the services performed.
	لا	24. للأغراض العملية، عندما تؤدي خدمات من خلال عدد غير محدد من الأعمال على مدى إطار زمني محدد؛ يُثبّت الإيراد على أساس القسط الثابت على مدى الإطار الزمني المحدد، إلا إذا كان هناك دليل على أن هناك طريقة أخرى تعبر بشكل أفضل عن مرحلة الإنجاز. وعندما يكون هناك عمل محدد أكثر أهمية بكثير عن كل عمل من الأعمال الأخرى، يؤجّل إثبات الإيراد إلى أن يُنفّذ هذا العمل المهم.	24. For practical purposes, when services are performed by an indeterminate number of acts over a specified time frame, revenue is recognized on a straight line basis over the specified time frame, unless there is evidence that some other method better represents the stage of completion. When a specific act is much more significant than any other acts, the recognition of revenue is postponed until the significant act is executed.

التعديلات وأسبابها	هل أدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	25. عندما لا يمكن تقدير نتيجة معاملة خاصة بتقديم خدمات بموثوقية، فإنه يجب إثبات الإيراد فقط إلى الحد الذي تكون عنده المصروفات المثبتة قابلة للاسترداد.	25. When the outcome of the transaction involving the rendering of services cannot be estimated reliably, revenue shall be recognized only to the extent of the expenses recognized that are recoverable.
	لا	26. خلال المراحل الأولى للمعاملة، يكون من غير الممكن غالباً تقدير نتيجة المعاملة بموثوقية. مع ذلك، قد يكون من المحتمل أن تسترد الجهة تكاليف المعاملة المتكبدة. بناءً عليه يُثبت الإيراد فقط إلى الحد الذي تكون عنده التكاليف المتكبدة من المتوقع أن تكون قابلة للاسترداد. وعندما لا يمكن تقدير نتيجة المعاملة بموثوقية فإنه لا يُثبت أي فائض.	26. During the early stages of a transaction, it is often the case that the outcome of the transaction cannot be estimated reliably. Nevertheless, it may be probable that the entity will recover the transaction costs incurred. Therefore, revenue is recognized only to the extent of costs incurred that are expected to be recoverable. As the outcome of the transaction cannot be estimated reliably, no surplus is recognized.
	لا	27. عندما (أ) لا يمكن تقدير نتيجة المعاملة بموثوقية، و(ب) يكون من غير المحتمل استرداد التكاليف المتكبدة، فإنه لا يُثبت الإيراد، وتُثبت التكاليف المتكبدة كمصروف. عندما تزول الشكوك التي حالت دون تقدير نتيجة العقد بموثوقية، يُثبت الإيراد وفق الفقرة 19 بدلاً من الفقرة 25.	27. When (a) the outcome of a transaction cannot be estimated reliably, and (b) it is not probable that the costs incurred will be recovered, revenue is not recognized and the costs incurred are recognized as an expense. When the uncertainties that prevented the outcome of the contract being estimated reliably no longer exist, revenue is recognized in accordance with paragraph 19 rather than in accordance with paragraph 25.
		بيع السلع	Sale of Goods
	لا	28. يجب إثبات الإيراد الناتج عن بيع السلع عندما تتحقق جميع الشروط التالية: أ. قيام الجهة بتحويل المخاطر والمنافع ذات الأهمية النسبية الخاصة بملكية السلع إلى المشتري؛ و	28. Revenue from the sale of goods shall be recognized when all the following conditions have been satisfied:

التعديلات وأسبابها	هل أدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		ب. عدم احتفاظ الجهة بارتباط إداري مستمر إلى الدرجة المرتبطة عادةً بالملكية، ولا بسيطرة فاعلة على السلع المباعة؛ و ج. إمكانية قياس مبلغ الإيراد بموثوقية؛ و د. من المحتمل تدفق منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة خاصة بالمعاملة إلى الجهة؛ و هـ. إمكانية قياس التكاليف التي تم تكبدها أو التي سيتم تكبدها المتعلقة بالمعاملة بموثوقية.	a. The entity has transferred to the purchaser the significant risks and rewards of ownership of the goods; b. The entity retains neither continuing managerial involvement to the degree usually associated with ownership nor effective control over the goods sold; c. The amount of revenue can be measured reliably; d. It is probable that the economic benefits or service potential associated with the transaction will flow to the entity; and e. The costs incurred or to be incurred in respect of the transaction can be measured reliably.
	لا	29. إن تقدير التوقيت الذي حولت به الجهة المخاطر والمنافع الكبيرة من الملكية إلى المشتري يتطلب فحصاً لظروف المعاملة. وفي معظم الحالات، يتزامن تحويل مخاطر وعوائد الملكية مع تحويل الملكية النظامية أو نقل الملكية للمشتري، وهذه هي الحالة بالنسبة لمعظم عمليات البيع. ومع ذلك، فإنه في حالات معينة، يحدث تحويل مخاطر وعوائد الملكية في وقت غير وقت انتقال الملكية النظامية أو نقل الحيازة.	29. The assessment of when an entity has transferred the significant risks and rewards of ownership to the purchaser requires an examination of the circumstances of the transaction. In most cases, the transfer of the risks and rewards of ownership coincides with the transfer of the legal title or the passing of possession to the purchaser. This is the case for most sales. However, in certain other cases, the transfer of risks and rewards of ownership occurs at a different time from the transfer of legal title or the passing of possession.
	لا	30. إذا احتفظت الجهة بمخاطر ملكية مهمة، عندئذ لا تُعدُّ المعاملة بيعاً، ولا يُثبت الإيراد. ويجوز للجهة أن تحتفظ بمخاطر ملكية كبيرة بعدة طرق. من الأمثلة على الحالات التي قد تحتفظ الجهة بمخاطر وعوائد	30. If the entity retains significant risks of ownership, the transaction is not a sale, and revenue is not recognized. An entity may retain a significant risk of ownership in a number of ways. Examples of

التعديلات وأسبابها	هل أدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		ملكية مهمة، هي: أ. عندما تحتفظ الجهة بواجب مقابل أداء غير مريض لا تغطيه أحكام الضمان العادية؛ و ب. عندما يكون استلام الإيراد الناتج عن عملية بيع معينة معتمداً على حصول المشتري على الإيراد من بيع السلع (على سبيل المثال، عندما توزع جهة نشر حكومية المواد التعليمية على المدارس على أساس البيع أو الرد)؛ و ج. عند شحن السلع على أن تُركَّب، ويمثل التركيب جزءاً مهماً من العقد ولم تقم الجهة بإكماله بعد؛ و د. عندما يكون للمشتري الحق في إلغاء عملية الشراء لسبب محدد في عقد البيع وتكون الجهة غير متأكدة من احتمال الرد.	situations in which the entity may retain the significant risks and rewards of ownership are: a. When the entity retains an obligation for unsatisfactory performance not covered by normal warranty provisions; b. When the receipt of the revenue from a particular sale is contingent on the derivation of revenue by the purchaser from its sale of the goods (for example, where a government publishing operation distributes educational material to schools on a sale or return basis); c. When the goods are shipped subject to installation and the installation is a significant part of the contract that has not yet been completed by the entity; and d. When the purchaser has the right to rescind the purchase for a reason specified in the sales contract, and the entity is uncertain about the probability of return.
	لا	31. إذا احتفظت الجهة بمخاطر ملكية غير مهمة، فإن المعاملة تُعدُّ بيعاً ويُتَبَّط الإيراد. على سبيل المثال، قد يحتفظ البائع بالملكية النظامية للسلع فقط لضمان تحصيل المبلغ المستحق. في هذه الحالة، إذا حولت الجهة المخاطر والمنافع المهمة للملكية، تعتبر المعاملة بيعاً ويُتَبَّط الإيراد. ومن الأمثلة الأخرى على احتفاظ جهة بمخاطر ملكية غير مهمة، قد يُعرض رد السلع في حال عدم رضا المشتري. ويُتَبَّط الإيراد في هذه الحالات عند البيع شريطة أن يكون البائع قادراً على تقدير المردودات المستقبلية	31. If an entity retains only an insignificant risk of ownership, the transaction is a sale and revenue is recognized. For example, a seller may retain the legal title to the goods solely to protect the collectability of the amount due. In such a case, if the entity has transferred the significant risks and rewards of ownership, the transaction is a sale and revenue is recognized. Another example of an entity retaining only an insignificant risk of ownership may be a sale when a refund is offered

التعديلات وأسبابها	هل أدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		بموثوقية، وإثبات التزام عن المردودات بناءً على الخبرة السابقة والعوامل الأخرى الملائمة.	if the purchaser is not satisfied. Revenue in such cases is recognized at the time of sale, provided the seller can reliably estimate future returns and recognizes a liability for returns based on previous experience and other relevant factors.
	لا	32. يُثبت الإيراد فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة المرتبطة بالمعاملة إلى الجهة. وفي بعض الحالات قد لا يكون هذا محتملاً إلى أن يُسَلَّم العوض أو حتى يُزال عدم التأكد. على سبيل المثال، قد يعتمد الإيراد على قدرة جهة أخرى على توريد سلع كجزء من العقد، وإذا كان هناك عدم تأكد بشأن حدوث ذلك، فإنه قد يتم تأجيل الإثبات حتى يحدث ذلك. عندما تورد السلع، يزول عدم التأكد، ويُثبت الإيراد. ورغم ذلك، فإنه عندما ينشأ عدم تأكد حول قابلية تحصيل مبلغ أثبت كإيراد، فإنه يُثبت المبلغ غير القابل للتحصيل، أو المبلغ الذي أصبح من غير المحتمل استرداده كمصروف، بدلاً من تعديل مبلغ الإيراد المثبت سابقاً.	32. Revenue is recognized only when it is probable that the economic benefits or service potential associated with the transaction will flow to the entity. In some cases, this may not be probable until the consideration is received or until an uncertainty is removed. For example, the revenue may be dependent upon the ability of another entity to supply goods as part of the contract, and if there is any doubt that this will occur, recognition may be delayed until it has occurred. When the goods are supplied, the uncertainty is removed and revenue is recognized. However, when an uncertainty arises about the collectability of an amount already included in revenue, the uncollectable amount, or the amount in respect of which recovery has ceased to be probable, is recognized as an expense, rather than as an adjustment of the amount of revenue originally recognized.
		الفائدة، ورسوم الامتياز، وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة	Interest, Royalties, and Dividends or Similar Distributions
	لا	33. يجب إثبات الإيراد الناشئ عن استخدام الآخرين للأصول الجهة التي ينتج عنها فائدة، ورسوم امتياز، وتوزيعات أرباح أو التوزيعات المماثلة باستخدام المعالجات المحاسبية المذكورة في الفقرة 34.	33. Revenue arising from the use by others of entity assets yielding interest, royalties, and dividends or similar distributions shall be recognized using the

التعديلات وأسبابها	هل أدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		عندما: أ. يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة مرتبطة بالمعاملة إلى الجهة؛ و ب. يمكن قياس مبلغ الإيراد بموثوقية.	accounting treatments set out in paragraph 34 when: a. It is probable that the economic benefits or service potential associated with the transaction will flow to the entity; and b. The amount of the revenue can be measured reliably.
	لا	34. يجب إثبات الإيراد باستخدام المعالجات المحاسبية التالية: أ. يجب إثبات الفائدة على أساس نسبة الوقت مع الأخذ في الحسبان العائد الفعلي على الأصل؛ و ب. يجب إثبات رسوم الامتياز عند اكتسابها بموجب جوهر الاتفاقية ذات العلاقة؛ و ج. يجب إثبات توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة عند ثبوت حق المساهم أو الجهة في استلام المدفوعات.	34. Revenue shall be recognized using the following accounting treatments: a. Interest shall be recognized on a time proportion basis that takes into account the effective yield on the asset; b. Royalties shall be recognized as they are earned in accordance with the substance of the relevant agreement; and c. Dividends or similar distributions shall be recognized when the shareholder's or the entity's right to receive payment is established.
	لا	35. إن العائد الفعلي على الأصل هو سعر الفائدة المطلوب لخصم تدفق المقبوضات النقدية المستقبلية المتوقعة على مدى عمر الأصل لتتساوى مع القيمة الدفترية الأولية للأصل. يشمل إيراد الفائدة مبلغ استنفاد أي خصم أو علاوة أو أي فرق آخر بين القيمة الدفترية الأصلية لورقة دين وقيمتها عند الاستحقاق.	35. The effective yield on an asset is the rate of interest required to discount the stream of future cash receipts expected over the life of the asset to equate to the initial carrying amount of the asset. Interest revenue includes the amount of amortization of any discount, premium, or other difference between the initial carrying amount of a debt security and its amount at maturity.
	لا	36. عندما تكون فائدة غير مدفوعة قد استُحققت قبل اقتناء استثمار ذي فائدة، فيجب أن يُخصم مبلغ الفائدة المستلم بعد الاقتناء بين الفترة السابقة	36. When unpaid interest has accrued before the acquisition of an interest-bearing investment, the subsequent receipt of interest is allocated between

التعديلات وأسبابها	هل أدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		للاقتناء والفترة اللاحقة للاقتناء، ويُثبت فقط الجزء الخاص بالفترة اللاحقة للاقتناء على أنه إيراد. وعندما يتم الإعلان عن توزيعات أسهم أو توزيعات مماثلة على أوراق حقوق الملكية من صافي الفائض الخاص بفترة قبل الاقتناء؛ تُخصم أرباح الأسهم أو التوزيعات المماثلة من تكلفة الأوراق المالية. وإذا كان من الصعب إجراء هذا التوزيع إلا على أساس جزافي، تُثبت توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة كإيراد إلا إذا كانت تمثل بوضوح استعادة جزء من تكلفة أوراق حقوق الملكية.	pre- acquisition and post-acquisition periods; only the post-acquisition portion is recognized as revenue. When dividends or similar distributions on equity securities are declared from pre-acquisition net surplus, those dividends or similar distributions are deducted from the cost of the securities. If it is difficult to make such an allocation except on an arbitrary basis; dividends or similar distributions are recognized as revenue unless they clearly represent a recovery of part of the cost of the equity securities.
	لا	37. تستحق رسوم الامتياز (مثل رسوم امتياز النفط) وفقاً لشروط الاتفاقية ذات العلاقة، وتُثبت عادة على هذا الأساس إلا إذا كان من المناسب بدرجة أكبر - بناءً على جوهر الاتفاقية - إثبات الإيراد على أساس منتظم ومنطقي آخر.	37. Royalties, such as petroleum royalties, accrue in accordance with the terms of the relevant agreement, and are usually recognized on that basis unless, having regard to the substance of the agreement, it is more appropriate to recognize revenue on some other systematic and rational basis.
	لا	38. يُثبت الإيراد فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة المرتبطة بالمعاملة إلى الجهة. ومع ذلك، عندما يكون هناك عدم تأكد حول إمكانية تحصيل مبلغ أثبت ضمن الإيراد؛ فإن المبلغ غير القابل للتحصيل أو المبلغ الذي أصبح من غير المحتمل استرداده يُثبت على أنه مصروف بدلاً من تعديل مبلغ الإيراد المثبت مسبقاً.	38. Revenue is recognized only when it is probable that the economic benefits or service potential associated with the transaction will flow to the entity. However, when an uncertainty arises about the collectability of an amount already included in revenue, the uncollectable amount, or the amount in respect of which recovery has ceased to be probable, is recognized as an expense, rather than as an adjustment of the amount of revenue originally recognized.
		الإفصاح	Disclosure

التعديلات وأسبابها	هل أدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	39. يجب أن تفصح الجهة عما يلي: أ. السياسات المحاسبية التي تبنتها لإثبات الإيراد، بما في ذلك الطرق التي تبنتها لتحديد مرحلة إنجاز المعاملات الخاصة بتقديم الخدمات؛ و ب. قيمة كل فئة مهمة من الإيراد المثبت خلال الفترة بما في ذلك الإيراد الناشئ عن: (1) تقديم الخدمات؛ و (2) بيع السلع؛ و (3) الفائدة؛ و (4) رسوم الامتياز؛ و (5) توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة؛ و ج. قيمة الإيراد الناشئ عن مبادلات السلع أو الخدمات المضمنة في كل فئة مهمة من الإيراد.	39. An entity shall disclose: a. The accounting policies adopted for the recognition of revenue, including the methods adopted to determine the stage of completion of transactions involving the rendering of services; b. The amount of each significant category of revenue recognized during the period, including revenue arising from: i. The rendering of services; ii. The sale of goods; iii. Interest; iv. Royalties; and v. Dividends or similar distributions; and c. The amount of revenue arising from exchanges of goods or services included in each significant category of revenue.
	لا	40. توجد الإرشادات المتعلقة بالإفصاح عن أي أصول محتملة أو التزامات محتملة في معيار المحاسبة للقطاع العام 19، <i>المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة</i> . من الممكن أن تنشأ الأصول المحتملة أو الالتزامات المحتملة عن بنود مثل تكلفة ضمان، أو المطالبات، أو الجزاءات، أو الخسائر المحتملة.	40. Guidance on disclosure of any contingent assets and contingent liabilities can be found in IPSAS 19, <i>Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets</i> . Contingent assets and contingent liabilities may arise from items such as warranty costs, claims, penalties, or possible losses.
		تاريخ السريان	Effective Date
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	نعم	41. يجب أن تطبق الجهة هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح	41. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after July 1, 2002. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a

التعديلات وأسبابها	هل أدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		عن تلك الحقيقة.	period beginning before July 1, 2002, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	41أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 9].	41A. Paragraph 42 was amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendment shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	41ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 9].	41B. IPSAS 37, <i>Joint Arrangements</i> , issued in January 2015, amended paragraph 10(b). An entity shall apply that amendment when it applies IPSAS 37.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	41ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 9].	41C. Paragraphs 2 and 3 were deleted by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.

التعديلات وأسبابها	هل أدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	41د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 9].	41D. Paragraph 10 was amended by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	نعم	41هـ. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرة 10(ج). يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	41E. Paragraph 10(c) was amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies this amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	نعم	41و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرة 11. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	41F. Paragraph 11 was amended by IPSAS 46 issued in May 2023. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
42. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.	42. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرَّقة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، <i>تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة</i> ، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.	لا	

5. إرشادات التنفيذ

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<i>This guidance accompanies, but is not part of, IPSAS 9.</i>	<i>ترافق هذه الإرشادات معيار المحاسبة للقطاع العام 9، لكنها لا تشكل جزءاً منه.</i>
1. Public sector entities derive revenues from exchange or non-exchange transactions. This Standard deals only with revenue arising from exchange transactions. Revenue from exchange transactions is derived from: a. Sale of goods or provision of services to third parties; b. Sale of goods or provision of services to other government agencies; and c. The use by others of entity assets yielding interest, royalties, and dividends or similar distributions.	1. تحصل جهات القطاع العام على الإيرادات من المعاملات التبادلية أو غير التبادلية. ويتناول هذا المعيار فقط الإيراد الناشئ عن المعاملات التبادلية. وينشأ إيراد المعاملات التبادلية من: أ. بيع السلع أو تقديم الخدمات إلى أطراف ثالثة؛ و ب. بيع السلع أو تقديم الخدمات إلى جهات حكومية أخرى؛ و ج. استخدام الآخرين لأصول الجهة التي تدر فائدة، ورسوم امتياز، وتوزيعات أرباح أو التوزيعات المماثلة.
2. The application of the recognition criteria to particular transactions may be affected by: a. The law in different countries, which may determine the point in time at which the entity transfers the significant risks and rewards of ownership. Therefore, the examples in this section of the implementation guidance need to be read in the context of the laws in the country in which the transaction takes place; and b. The nature of the relationship (contractual or otherwise) between the entity that pays and the entity that receives the revenue (that is, the entities may agree on specific points in time at which the receiving entity can recognize revenue).	2. يمكن أن يتأثر تطبيق ضوابط الإثبات على معاملات معينة بما يلي: أ. النظام في البلدان المختلفة، الذي يمكن أن يحدد النقطة الزمنية التي يجب أن تحول فيها الجهة المخاطر والعوائد المهمة للملكية، ولذلك يجب قراءة الأمثلة في هذا الجزء من الإرشادات العملية في سياق أنظمة البلد الذي تتم فيه المعاملة؛ و ب. طبيعة العلاقة (تعاقدية أو خلاف ذلك) بين الجهة التي تدفع والجهة التي تستلم الإيراد (أي أنه يمكن أن تتفق الجهات على نقطة زمنية محددة تستطيع عندها الجهة المستلمة أن تقوم بإثبات الإيراد).
Rendering of Services	تقديم الخدمات
<i>Housing</i>	<i>توفير المسكن</i>
3. Rental income from the provision of housing is recognized as the income is earned in accordance with the terms of the tenancy agreement.	3. يُثبَّت دخل الإيجار من تقديم المسكن عند اكتساب الإيراد وفقاً لشروط عقد الإيجار.
<i>School Transport</i>	<i>النقل المدرسي</i>
4. Revenue from fares charged to passengers for the provision of school transport is recognized as the transport is provided.	4. يُثبَّت الإيراد من التعرفة التي يتم تقاضيتها من الركاب لتقديم النقل المدرسي عند توفير النقل.
<i>Management of Toll Roads</i>	<i>إدارة الطرق ذات رسوم المرور</i>
5. Revenue from the management of toll roads is recognized as it is earned, based on the usage of the roads.	5. يُثبَّت الإيراد من إدارة الطرق ذات رسوم المرور عند اكتسابها بناءً على استخدام الطرق.
<i>Processing of Court Cases</i>	<i>نظر قضايا المحاكم</i>

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 9 "الإيراد من المعاملات التبادلية"
إصدار 2024م

إرشادات التنفيذ	Implementation Guidance
6. يمكن إثبات الإيراد من إجراءات نظر قضايا المحاكم سواءً بالرجوع إلى مرحلة إنجاز إجراءات النظر أو بناءً على الفترات التي تعقد خلالها المحاكم جلساتها.	6. Revenue from the processing of court cases can be recognized either by reference to the stage of completion of the processing, or based on the periods during which the courts are in session.
إدارة المرافق أو الأصول أو الخدمات	<i>Management of Facilities, Assets, or Services</i>
7. يُثبت الإيراد من إدارة المرافق أو الأصول أو الخدمات على مدى فترة العقد عند تقديم الخدمات الإدارية.	7. Revenue from the management of facilities, assets, or services is recognized over the term of the contract as the management services are provided.
البحث العلمي والتقني	<i>Science and Technology Research</i>
8. يُثبت الإيراد المستلم من العملاء من عقود القيام ببحث علمي وتقني بالرجوع إلى مرحلة إنجاز المشاريع الفردية.	8. Revenue received from clients from contracts for undertaking science and technology research is recognized by reference to the stage of completion on individual projects.
رسوم التركيب	<i>Installation Fees</i>
9. يُثبت الإيراد الناتج عن رسوم التركيب بالرجوع إلى مرحلة إنجاز التركيب، إلا إذا كانت عرضية بالنسبة لبيع منتج، ففي هذه الحالة تُثبت الرسوم عندما تباع السلع.	9. Installation fees are recognized as revenue by reference to the stage of completion of the installation, unless they are incidental to the sale of a product, in which case they are recognized when the goods are sold.
تضمين رسوم الخدمة في سعر المنتج	<i>Servicing Fees Included in the Price of the Product</i>
10. عندما يشتمل سعر بيع منتج على مبلغ قابل للتحديد لخدمة لاحقة (على سبيل المثال، دعم ما بعد البيع وتطوير المنتج عند مبيعات البرامج)، فإن ذلك المبلغ يؤجل ويثبت كإيراد على مدى الفترة التي تؤدي خلالها الخدمة، والمبلغ المؤجل هو ذلك المبلغ الذي سيغطي التكاليف المتوقعة للخدمات بموجب الاتفاقية، مع عائد معقول على تلك الخدمات.	10. When the selling price of a product includes an identifiable amount for subsequent servicing (for example, after sales support and product enhancement on the sale of software), that amount is deferred and recognized as revenue over the period during which the service is performed. The amount deferred is that which will cover the expected costs of the services under the agreement, together with a reasonable return on those services.
عمولات وكالات التأمين	<i>Insurance Agency Commissions</i>
11. تُثبت عمولات وكالات التأمين المستلمة أو المستحقة والتي لا تتطلب من الوكيل تقديم المزيد من الخدمات كإيراد من قبل الوكيل في تواريخ سريان أو تجديد الوثائق ذات العلاقة. ورغم ذلك، فعند احتمال الطلب من الوكيل أن يُقدّم المزيد من الخدمات خلال فترة سريان الوثيقة، فإن العمولة أو جزءاً منها تُثبت كإيراد على مدى الفترة التي تكون خلالها الوثيقة سارية المفعول.	11. Insurance agency commissions received or receivable that do not require the agent to render further service are recognized as revenue by the agent on the effective commencement or renewal dates of the related policies. However, when it is probable that the agent will be required to render further services during the life of the policy, the commission, or part thereof, is deferred and recognized as revenue over the period during which the policy is in force.
رسوم الخدمات المالية	<i>Financial Service Fees</i>
12. يعتمد إثبات إيراد رسوم الخدمات المالية على (أ) الأغراض التي يتم تقدير الرسوم من أجلها	

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
12. The recognition of revenue for financial service fees depends on (a) the purposes for which the fees are assessed, and (b) the basis of accounting for any associated financial instrument. The description of fees for financial services may not be indicative of the nature and substance of the services provided. Therefore, it is necessary to distinguish between fees that are an integral part of the effective yield of a financial instrument, fees that are earned as services are provided, and fees that are earned on the execution of a significant act. a. Fees that are an integral part of the effective interest rate of a financial instrument. Such fees are generally treated as an adjustment to the effective interest rate. However, when the financial instrument is measured at fair value with the change in fair value recognized in surplus or deficit, the fees are recognized as revenue when the instrument is initially recognized. i. <i>Origination fees received by the entity relating to the creation or acquisition of a financial asset other than one that under IPSAS 41 is classified as a financial asset "at fair value through surplus or deficit"</i> Such fees may include compensation for activities such as evaluating the borrower's financial condition, evaluating and recording guarantees, collateral and other security arrangements, negotiating the terms of the instrument, preparing and processing documents and closing the transaction. These fees are an integral part of generating an involvement with the resulting financial instrument and, together with the related transaction costs (as defined in IPSAS 41), are deferred and recognized as an adjustment to the effective interest rate. ii. <i>Commitment fees received by the entity to originate a loan when the loan commitment is outside the scope of IPSAS 41</i>	و(ب) أساس المحاسبة لأي أداة مالية ذات علاقة. وقد لا يكون لوصف رسوم الخدمات المالية دلالة على طبيعة وجوهر الخدمات المقدمة. ولذلك من الضروري التمييز بين الرسوم التي تعد جزءاً لا يتجزأ من العائد الفعلي للأداة المالية، والرسوم المكتسبة أثناء تقديم الخدمة من تنفيذ عمل مهم. أ. الرسوم التي تعد جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي للأداة المالية: تعالج هذه الرسوم عموماً على أنها تعديل لسعر الفائدة الفعلي. ورغم ذلك، فعند قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة وإثبات التغير في القيمة العادلة في الفائض أو العجز، فإن الرسوم تُثبت على أنها إيراد عند الإثبات الأولي للأداة. (1) <i>رسوم الإصدار المتعلقة بإنشاء أو اقتناء أصل مالي، بخلاف الأصل الذي يصف بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على أنه أصل مالي "بالقيمة العادلة من خلال الفائض والعجز".</i> قد تتضمن هذه الرسوم تعويضاً عن أنشطة معينة مثل تقويم الوضع المالي للمقترض، وتقييم وتسجيل الضمانات والضمان الرهني وترتيبات الضمان الأخرى ومفاوضة شروط الأداة وإعداد ومعالجة الوثائق وإقفال المعاملة. وتعد هذه الرسوم جزءاً لا يتجزأ من إنشاء الارتباط المتعلق بالأداة المالية الناتجة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة ذات العلاقة (حسبما يرد تعريفها في معيار المحاسبة للقطاع العام 41) وإثباتها كتعديل على سعر الفائدة الفعلي. (2) <i>رسوم الارتباط التي تقبضها الجهة لإنشاء قرض عندما يكون ارتباط القرض خارج نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41.</i> إذا كان من المحتمل أن تدخل الجهة في ترتيب إقراض محدد ولم يكن ارتباط القرض ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، يعتبر رسم الارتباط المقبوض تعويضاً عن الارتباط المستمر باقتناء الأداة المالية وتؤجل هذه الرسوم بالإضافة إلى تكاليف المعاملة ذات العلاقة (حسبما يرد تعريفها في معيار المحاسبة للقطاع العام 41) وتُثبت كتعديل على سعر الفائدة الفعلي. وإذا انتهى أجل الارتباط دون أن تقدم الجهة أي قرض، تُثبت الرسوم كإيراد عند انتهاء الأجل. ويتم المحاسبة عن ارتباطات القروض

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
If it is probable that the entity will enter into a specific lending arrangement and the loan commitment is not within the scope of IPSAS 41, the commitment fee received is regarded as compensation for an ongoing involvement with the acquisition of a financial instrument and, together with the related transaction costs (as defined in IPSAS 41), is deferred and recognized as an adjustment to the effective interest rate. If the commitment expires without the entity making the loan, the fee is recognized as revenue on expiry. Loan commitments that are within the scope of IPSAS 41 are accounted for as derivatives and measured at fair value. iii. <i>Origination fees received on issuing financial liabilities measured at amortized cost</i> These fees are an integral part of generating an involvement with a financial liability. When a financial liability is not classified as "at fair value through surplus or deficit," the origination fees received are included, with the related transaction costs (as defined in IPSAS 41) incurred, in the initial carrying amount of the financial liability and recognized as an adjustment to the effective interest rate. An entity distinguishes fees and costs that are an integral part of the effective interest rate for the financial liability from origination fees and transaction costs relating to the right to provide services, such as investment management services. b. Fees earned as services are provided i. <i>Fees charged for servicing a loan</i> Fees charged by an entity for servicing a loan are recognized as revenue as the services are provided. ii. <i>Commitment fees to originate a loan when the loan commitment is outside the scope of IPSAS 41</i>	التي تدرج ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 كمشتقات وتقاس بالقيمة العادلة. (3) <i>رسوم إصدار القروض المقبوضة عند إصدار الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة</i> تعد هذه الرسوم جزءاً لا يتجزأ من تحقيق الارتباط في الالتزام المالي. عندما لا يصنف الالتزام المالي "بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز"، تُضمّن رسوم إصدار القرض المقبوضة، بالإضافة إلى تكاليف المعاملة المتكبدة ذات العلاقة (حسبما يرد تعريفها في معيار المحاسبة للقطاع العام 41)، في القيمة الدفترية الأولية للالتزام المالي تُثبت على أنها تعديل على سعر الفائدة الفعلي. وتميز الجهة الرسوم والتكاليف التي تعتبر جزءاً أساسياً من سعر الفائدة الفعلي للالتزام المالي عن رسوم إصدار القرض وتكاليف المعاملة المتعلقة بحق تقديم الخدمات مثل خدمات إدارة الاستثمار. ب. الرسوم المكتسبة أثناء تقديم الخدمات: (1) <i>الرسوم المفروضة نظير خدمة القرض</i> تُثبت الرسوم التي تُحصلها الجهة نظير خدمة القرض على أنها إيراد عند تقديم الخدمة. (2) <i>رسوم الارتباط لإنشاء قرض عندما يكون ارتباط القرض خارج نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41</i> إذا كان من غير المحتمل الدخول في ترتيب إقراض محدد وكان ارتباط القرض خارج نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ تُثبت رسوم الارتباط كإيراد على أساس نسبة الوقت على مدى فترة الارتباط. وتتم المحاسبة عن ارتباطات القروض التي تدرج ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 كمشتقات وتقاس بالقيمة العادلة. (3) <i>رسوم إدارة الاستثمار:</i>

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
If it is unlikely that a specific lending arrangement will be entered into and the loan commitment is outside the scope of IPSAS 41, the commitment fee is recognized as revenue on a time proportion basis over the commitment period. Loan commitments that are within the scope of IPSAS 41 are accounted for as derivatives and measured at fair value. <i>iii. Investment management fees</i> Fees charged for managing investments are recognized as revenue as the services are provided. Incremental costs that are directly attributable to securing an investment management contract are recognized as an asset if they can be identified separately and measured reliably and if it is probable that they will be recovered. As in IPSAS 41, an incremental cost is one that would not have been incurred if the entity had not secured the investment management contract. The asset represents the entity's contractual right to benefit from providing investment management services, and is amortized as the entity recognizes the related revenue. If the entity has a portfolio of investment management contracts, it may assess their recoverability on a portfolio basis. Some financial services contracts involve both the origination of one or more financial instruments and the provision of investment management services. An example is a long-term monthly saving contract linked to the management of a pool of equity securities. The provider of the contract distinguishes the transaction costs relating to the origination of the financial instrument from the costs of securing the right to provide investment management services. c. Fees that are earned on the execution of a significant act The fees are recognized as revenue when the significant act has been completed, as in the examples below.	تُثبت الرسوم التي تفرض مقابل إدارة الاستثمارات على أنها إيراد عند تقديم الخدمات. وتُثبت التكاليف الإضافية التي تنسب بشكل مباشر إلى تأمين عقد إدارة استثمار على أنها أصل إذا كان من الممكن تحديدها بشكل منفصل وقياسها بموثوقية وإذا كان من المحتمل استردادها. وبحسب معيار المحاسبة للقطاع العام 41، فإن التكلفة الإضافية هي التكلفة التي لم تكن لتتكبدها الجهة في حالة عدم قيامها بتأمين عقد إدارة استثمار. ويمثل الأصل حق الجهة التعااقدي في الانتفاع من تقديم خدمات إدارة استثمار. ويكون استنفاده عند إثبات الجهة للإيراد ذي العلاقة. وإذا كان لدى الجهة محفظة عقود لإدارة استثمار، فإنه يمكن تقويم إمكانية استردادها ولكل محفظة. تتضمن بعض عقود الخدمات المالية إنشاء أداة مالية واحدة أو أكثر وكذلك تقديم خدمات إدارة استثمار. مثال على ذلك، عقد ادخار شهري طويل الأجل يرتبط بإدارة مجموعة من أوراق حقوق الملكية. ويميز مقدم العقد تكاليف المعاملة المتعلقة بإنشاء الأداة المالية عن تكاليف تأمين حق تقديم خدمات إدارة الاستثمار. ج. الرسوم المكتسبة من تنفيذ عمل مهم: يتم إثبات الرسوم كإيراد عند إنجاز العمل المهم، كما هو موضح في الأمثلة أدناه: (1) <i>عمولة تخصيص أسهم العميل</i> تُثبت العمولة على أنها إيراد عند تخصيص الأسهم. (2) <i>رسوم الوساطة لترتيب قرض بين مقترض ومستثمر</i> تُثبت الرسوم على أنها إيراد عند ترتيب القرض. (3) <i>رسوم قرض مشترك</i> إن رسوم القرض المشترك تقبضها الجهة التي ترتب لقرض ولا تحتفظ لنفسها بأي جزء من إجمالي القرض (أو تحتفظ بجزء معين يكون بنفس سعر الفائدة الفعلي لمخاطر مماثلة للمشاركين الآخرين) هي عبارة عن تعويض لخدمة ترتيب القرض المشترك. تُثبت هذه الرسوم على أنها إيراد عند إكمال منح القرض المشترك.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<i>i. Commission on the allotment of shares to a client</i> The commission is recognized as revenue when the shares have been allotted. <i>ii. Placement fees for arranging a loan between a borrower and an investor</i> The fee is recognized as revenue when the loan has been arranged. <i>iii. Loan syndication fees</i> A syndication fee received by an entity that arranges a loan and retains no part of the loan package for itself (or retains a part at the same effective interest rate for comparable risk as other participants) is compensation for the service of syndication. Such a fee is recognized as revenue when the syndication has been completed.	
<i>Admission Fees</i> 13. Revenue from artistic performances, banquets, and other special events is recognized when the event takes place. When a subscription to a number of events is sold, the fee is allocated to each event on a basis that reflects the extent to which services are performed at each event.	<i>رسوم القبول</i> 13. يُثبَّت الإيراد من الأعمال الفنية والمآدب والأحداث الخاصة الأخرى عند وقوع الحدث. وعند بيع اشتراك في عدد من الأحداث، يُخصَّص الرسم لكل حدث على أساس يعكس الحد الذي تُقدَّم فيه الخدمات في كل حدث.
<i>Tuition Fees</i> 14. Revenue is recognized over the period of instruction.	<i>رسوم التعليم</i> 14. يُثبَّت الإيراد على مدى فترة التعليم.
<i>Initiation, Entrance, and Membership Fees</i> 15. Revenue recognition depends on the nature of the services provided. If the fee permits only membership, and all other services or products are paid for separately, or if there is a separate annual subscription, the fee is recognized as revenue when no significant uncertainty as to its collectability exists. If the fee entitles the member to services or publications to be provided during the membership period, or to purchase goods or services at prices lower than those charged to non-members, it	<i>رسوم البدء والدخول والعضوية</i> 15. يعتمد إثبات الإيراد على طبيعة الخدمات المقدمة. إذا كان الرسم يمنح العضوية فقط، ويُسدَّد ثمن جميع الخدمات أو المنتجات الأخرى على نحو منفصل، أو إذا كان هناك اشتراك سنوي منفصل فإن الرسم يُثبَّت على أنه إيراد عند عدم وجود شك مهم متعلق بالحصول. وإذا كان الرسم يخول العضو استلام الخدمات أو المنشورات خلال فترة العضوية أو شراء سلع أو خدمات بأسعار أقل من تلك التي تستوفى من غير الأعضاء، فإنها تُثبَّت على أساس يعكس توقيت وطبيعة وقيمة المنافع المقدمة.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
is recognized on a basis that reflects the timing, nature, and value of the benefits provided.	
<i>Franchise or Concession Fees</i> 16. Franchise or concession fees may cover the supply of initial and subsequent services, equipment and other tangible assets, and know-how. Accordingly, franchise or concession fees are recognized as revenue on a basis that reflects the purpose for which the fees were charged. The following methods of franchise or concession fee recognition are appropriate: a. Supplies of Equipment and Other Tangible Assets The amount, based on the fair value of the assets sold, is recognized as revenue when the items are delivered or title passes. b. Supplies of Initial and Subsequent Services Fees for the provision of continuing services, whether part of the initial fee or a separate fee, are recognized as revenue as the services are rendered. When the separate fee does not cover the cost of continuing services together with a reasonable return, part of the initial fee, sufficient to cover the costs of continuing services and to provide a reasonable return on those services, is deferred and recognized as revenue as the services are rendered. c. Continuing Franchise or Concession Fees Fees charged for the use of continuing rights granted by the agreement, or for other services provided during the period of the agreement, are recognized as revenue as the services are provided or the rights used. d. Agency Transactions Transactions may take place between the franchisor and the franchisee that, in substance, involve the franchisor acting as agent for the franchisee. For example, the franchisor may order supplies and arrange for their delivery to the franchisee at no return. Such transactions do not give rise to revenue.	<i>رسوم الامتيازات</i> 16. يمكن أن تشمل رسوم الامتياز توريد الخدمات الأولية واللاحقة والمعدات والأصول الملموسة الأخرى والمعرفة الفنية. وتبعاً لذلك تُثبت رسوم الامتياز على أنها إيراد على أساس يعكس الغرض الذي مُرِضت الرسوم من أجله. وتعد الأساليب التالية لإثبات رسم الامتياز مناسبة: أ. توريد المعدات والأصول الملموسة الأخرى: يُثبت المبلغ بناءً على القيمة العادلة للأصول التي يبيع على أنها إيراد عند تسليم البنود أو انتقال الملكية. ب. توريد الخدمات الأولية واللاحقة: تُثبت رسوم تقديم الخدمات المستمرة سواءً التي كانت جزءاً من الرسم الأولي أم رسماً منفصلاً على أنها إيراد عند تقديم الخدمات. عندما يكون الرسم المنفصل لا يغطي تكلفة الخدمة المستمرة مع تحقيق عائد معقول يُوَجِّل جزء من الرسم الأولي يكفي لتغطية تكاليف الخدمات المستمرة ولتوفير عائد معقول على هذه الخدمات، ويُثبت على أنه إيراد عند تقديم الخدمات. ج. رسوم الامتياز المستمرة: تُثبت الرسوم المفروضة نظير استخدام الحقوق المستمرة الممنوحة بموجب الاتفاقية أو نظير الخدمات الأخرى المقدمة خلال فترة الاتفاقية على أنها إيراد عند تقديم الخدمات أو استخدام الحقوق. د. معاملات الوكالة: من الممكن إتمام المعاملات بين مانح الامتياز والممنوح له الامتياز والتي تجعل من حيث الجوهر مانح الامتياز يتصرف كوكيل عن الممنوح له الامتياز. على سبيل المثال، يمكن أن يطلب مانح الامتياز توريدات ويرتب تسليمها إلى الممنوح له الامتياز دون عائد. لا ينشأ عن هذه المعاملات إيراد.
<i>Fees from the Development of Customized Software</i> 17. Fees from the development of customized software are recognized as revenue by reference to the stage of completion of the development, including completion of services provided for post-delivery service support.	<i>الرسوم من تطوير البرمجيات المصممة حسب الطلب</i> 17. تُثبت الرسوم من تطوير البرمجيات المصممة حسب الطلب على أنها إيراد بالرجوع إلى مرحلة إنجاز التطوير، بما في ذلك إنجاز الخدمات المقدمة عن تقديم خدمات الدعم لما بعد التسليم.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
Sale of Goods <i>"Bill and Hold" Sales, in Which Delivery is Delayed at the Purchaser's Request but the Purchaser Takes Title and Accepts Billing</i> 18. Revenue is recognized when the purchaser takes title, provided: - It is probable that delivery will be made; - The item is on hand, identified and ready for delivery to the purchaser at the time the sale is recognized; - The purchaser specifically acknowledges the deferred delivery instructions; and - The usual payment terms apply. Revenue is not recognized when there is simply an intention to acquire or manufacture the goods in time for delivery.	بيع السلع <i>المبيعات على أساس "تقديم الفواتير وإيقاف الشحن"، والتي يؤجل فيها التسليم بناءً على طلب المشتري، ولكن تنتقل الملكية إلى المشتري ويقبل الفواتير.</i> 18. يتم إثبات الإيراد عندما تنتقل الملكية للمشتري شريطة أن: - يكون من المحتمل تنفيذ التسليم؛ - يكون البند متوافراً ومحددًا وجاهزاً للتسليم للمشتري في الوقت الذي يُثبت فيه البيع؛ - يقر المشتري تحديداً بتعليمات التسليم المؤجل؛ و - تنطبق الشروط العادية للدفع. لا يُثبت الإيراد عندما تكون هناك ببساطة نية لاقتناء أو صنع السلع عند وقت التسليم.
19. <i>Goods Shipped Subject to Conditions</i> a. Installation and inspection Revenue is normally recognized when the purchaser accepts delivery, and installation and inspection are complete. However, revenue is recognized immediately upon the purchaser's acceptance of delivery when: - The installation process is simple in nature; or - The inspection is performed only for purposes of final determination of contract prices. b. On approval when the purchaser has negotiated a limited right of return If there is uncertainty about the possibility of return, revenue is recognized when the shipment has been formally accepted by the purchaser or the goods have been delivered and the time period for rejection has elapsed. c. Consignment sales under which the recipient (purchaser) undertakes to sell the goods on behalf of the shipper (seller) Revenue is recognized by the shipper when the goods are sold by the recipient to a third party. d. Cash on delivery sales Revenue is recognized when delivery is made and cash is received by the seller or its agent.	19. <i>السلع المشحونة بناءً على شروط التركيب والاختبار:</i> أ. يُثبت الإيراد عادةً عندما يقبل المشتري التسليم ويكتمل التركيب والاختبار. ومع ذلك، فإن الإيراد يُثبت عند قبول المشتري للتسليم فوراً عندما: - تكون عملية التركيب بسيطة في طبيعتها؛ أو - يُنقذ الاختبار فقط لغايات التحديد النهائي للأسعار العقد. ب. عند الموافقة عندما يكون المشتري قد تفاوض بشأن حق رد محدود: إذا كان هناك عدم تأكد حول احتمال الرد، يُثبت الإيراد عند قبول الشحنة رسمياً من قبل المشتري أو إذا سُلمت السلع وانقضت الفترة الزمنية للرفض. ج. مبيعات الأمانة التي بموجبها يقوم المستلم (المشتري) ببيع السلع بالنيابة عن الشاحن (البائع): يقوم الشاحن بإثبات الإيراد عندما يقوم المستلم ببيع السلع إلى طرف ثالث. د. مبيعات النقد عند التسليم: يُثبت الإيراد عند التسليم، ويقوم البائع أو وكيله باستلام النقد.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 9 "الإيراد من المعاملات التبادلية"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<i>Layaway Sales under Which the Goods are Delivered only when the Purchaser Makes the Final Payment in a Series of Installments.</i> 20. Revenue from such sales is recognized when the goods are delivered. However, when experience indicates that most such sales are consummated, revenue may be recognized when a significant deposit is received, provided the goods are on hand, identified, and ready for delivery to the purchaser.	البيع الآجل الذي يتم بموجبه تسليم السلع فقط عندما يسدد المشتري الدفعة الأخيرة ضمن مجموعة متعاقبة من الأقساط. 20. يُثبت الإيراد من هذه المبيعات عند تسليم السلع. ورغم ذلك، فإنه عندما تدل التجربة على أن أغلب هذه المبيعات المماثلة قد نُفذت، فإنه يمكن إثبات الإيراد عند استلام دفعة مهمة شريطة أن تكون السلع متوافرة ومحددة وجاهزة للتسليم للمشتري.
<i>Orders When Payment (or Partial Payment) is Received in Advance of Delivery for Goods Not Presently Held in Inventory; For Example, the Goods are Still to be Manufactured or will be Delivered Directly to the Customer from a Third Party</i> 21. Revenue is recognized when the goods are delivered to the purchaser.	الأوامر عند استلام دفعة (أو دفعة جزئية) قبل تسليم السلع غير الموجودة حالياً في المخزون، على سبيل المثال، السلع التي لا تزال قيد التصنيع أو التي ستُسلم مباشرة إلى العميل من طرف ثالث. 21. يُثبت الإيراد عند تسليم السلع للمشتري.
<i>Sale And Repurchase Agreements (Other than Swap Transactions) under Which the Seller Concurrently Agrees to Repurchase the Same Goods at a Later Date, or when the Seller has a Call Option to Repurchase, or the Purchaser has a Put Option to Require the Repurchase by the Seller of the Goods.</i> 22. The terms of the agreement need to be analyzed to ascertain whether, in substance, the seller has transferred the risks and rewards of ownership to the purchaser, and hence revenue is recognized. When the seller has retained the risks and rewards of ownership, even though legal title has been transferred, the transaction is a financing arrangement and does not give rise to revenue.	اتفاقيات البيع وإعادة الشراء (بخلاف معاملات المقايضة) التي يوافق بموجبها البائع في الوقت نفسه على إعادة شراء السلع ذاتها في تاريخ لاحق، أو عندما يكون لدى البائع حق خيار الشراء لإعادة الشراء أو عندما يكون لدى المشتري حق خيار الإعادة ليطالب البائع بإعادة شراء السلع. 22. يجب تحليل شروط الاتفاقية للتأكد مما إذا قام البائع من حيث الجوهر بتحويل مخاطر وعوائد الملكية إلى المشتري ومن ثم يُثبت الإيراد. عندما يحتفظ البائع بمخاطر وعوائد الملكية، حتى لو حُوّلت الملكية النظامية، فإن المعاملة هي ترتيب تمويلي ولا تؤدي إلى إيراد.
<i>Sales to Intermediate Parties, Such as Distributors, Dealers, or Others for Resale.</i> 23. Revenue from such sales is generally recognized when the risks and rewards of ownership have passed. However, when the purchaser is acting, in substance, as an agent, the sale is treated as a consignment sale.	المبيعات إلى أطراف وسيطة مثل الموزعين أو الوكلاء أو غيرهم لغرض إعادة البيع 23. يُثبت الإيراد من هذه المبيعات بشكل عام عندما تُحوّل مخاطر وعوائد الملكية. ورغم ذلك، فإن المشتري عندما يتصرف من حيث الجوهر كوكيل فإن البيع يعالج على أنه مبيعات أمانة.
<i>Subscriptions to Publications and Similar Items</i> 24. When the items involved are of similar value in each time period, revenue is recognized on a straight line basis over the period in which the items are dispatched. When the items vary in value from period to period, revenue is recognized on the basis of the sales value of the item dispatched in relation to the total estimated sales value of all items covered by the subscription.	الاشتراك في المنشورات والبنود المماثلة 24. عندما تكون البنود المرتبطة ذات قيمة مماثلة في كل فترة زمنية، يُثبت الإيراد على أساس القسط الثابت على مدى الفترة التي أرسلت فيها البنود. وعندما تختلف البنود من حيث القيمة من فترة إلى فترة، يُثبت الإيراد بناءً على أساس قيمة مبيعات البنود المرسلّة من مجموع قيمة المبيعات المقدرة لكافة البنود التي يغطيها الاشتراك.
<i>Installment Sales, under Which the Consideration is Receivable in Installments</i>	مبيعات التقسيط والتي بموجبها يكون العوض مستحقاً على أقساط

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
25. Revenue attributable to the sales price, exclusive of interest, is recognized at the date of sale. The sale price is the present value of the consideration, determined by discounting the installments receivable at the imputed rate of interest. The interest element is recognized as revenue as it is earned, on a time proportion basis that takes into account the imputed rate of interest.	25. يُثبَّت الإيراد الذي ينسب إلى سعر المبيعات -باستثناء الفائدة- في تاريخ البيع. وسعر البيع هو القيمة الحالية لل عوض والذي يُحدَّد بخصم الأقساط المستحقة باستخدام سعر الفائدة المفترض. يُثبَّت عنصر الفائدة على أنه إيراد عند اكتسابه، على أساس نسبة الوقت الذي يأخذ في الحسبان سعر الفائدة المفترض.
<i>Real Estate Sales</i> 26. Revenue is normally recognized when legal title passes to the purchaser. However, in some jurisdictions the equitable interest in a property may vest in the purchaser before legal title passes, and therefore the risks and rewards of ownership have been transferred at that stage. In such cases, provided that the seller has no further substantial acts to complete under the contract, it may be appropriate to recognize revenue. In either case, if the seller is obliged to perform any significant acts after the transfer of the equitable and/ or legal title, revenue is recognized as the acts are performed. An example is a building or other facility on which construction has not been completed.	<i>المبيعات العقارية</i> 26. يُثبَّت الإيراد عادة عندما ينتقل سند الملكية النظامي إلى اسم المشتري. ورغم ذلك، يمكن في بعض الدول أن يؤول حق الملكية في العقار إلى المشتري قبل انتقال سند الملكية النظامي إلى اسمه، وبالتالي فإنه جرى تحويل مخاطر وعوائد الملكية في تلك المرحلة. في هذه الحالات -شريطة ألا يكون لدى البائع المزيد من الأعمال الجوهرية التي يجب عليه إنجازها بموجب العقد- قد يكون من الملائم إثبات الإيراد. في أي من الحالتين، إذا كان البائع مجبراً على تنفيذ أعمال مهمة بعد انتقال حق الملكية أو سند الملكية النظامي، يُثبَّت الإيراد عند تنفيذ الأعمال. ومثال ذلك مبنى أو أي مرفق آخر لم يكتمل إنشاؤه.
27. In some cases, real estate may be sold with a degree of continuing involvement by the seller, such that the risks and rewards of ownership have not been transferred. Examples are (a) sale and repurchase agreements that include put and call options, and (b) agreements whereby the seller guarantees occupancy of the property for a specified period, or guarantees a return on the purchaser's investment for a specified period. In such cases, the nature and extent of the seller's continuing involvement determines how the transaction is accounted for. It may be accounted for as a sale, or as a financing, leasing, or some other profit-sharing arrangement. If it is accounted for as a sale, the continuing involvement of the seller may delay the recognition of revenue.	27. في بعض الحالات من الممكن بيع العقارات مع درجة من الارتباط المستمر من جانب البائع، بحيث لا يقوم بتحويل مخاطر ومنافع الملكية. والأمثلة على ذلك (أ) اتفاقيات البيع وإعادة الشراء التي تتضمن حق خيار الإعادة أو حق خيار الشراء و(ب) الاتفاقيات التي يضمن بها البائع إشغال العقارات لفترة محددة أو يضمن عائداً على استثمار المشتري لفترة محددة. وفي هذه الحالات، تحدد طبيعة ومدى الارتباط المستمر للبائع كيفية المحاسبة عن المعاملة؛ إذ من الممكن المحاسبة عنها على أنها بيع أو تمويل أو تأجير أو ترتيب آخر للمشاركة في الأرباح. إذا كانت المحاسبة عنها على أنها بيع فإن الارتباط المستمر للبائع يمكن أن يؤجل إثبات الإيراد.
28. A seller must also consider the means of payment and evidence of the purchaser's commitment to complete payment. For example, when the aggregate of the payments received, including the purchaser's initial down payment, or continuing payments by the purchaser, provide insufficient evidence of the purchaser's commitment to complete payment, revenue is recognized only to the extent cash is received.	28. يجب على البائع أن يأخذ في الحسبان كذلك وسائل الدفع ودليل التزام المشتري باكتمال الدفع. على سبيل المثال، عندما لا تقدم إجمالي الدفعات المستلمة -بما في ذلك دفعة المشتري الأولى أو الدفعات المستمرة من قبل المشتري -دليلاً كافياً على التزام المشتري لاكتمال الدفع؛ فإن الإيراد يُثبَّت فقط إلى الحد الذي يستلم به النقد.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
Interest, Royalties, and Dividends or Similar Distributions <i>License Fees and Royalties</i> 29. Fees and royalties paid for the use of an entity's assets (such as trademarks, patents, software, music copyright, record masters, and motion picture films) are normally recognized in accordance with the substance of the agreement. As a practical matter, this may be on a straight line basis over the life of the agreement, for example, when a licensee has the right to use certain technology for a specified period of time.	الفائدة ورسوم الامتياز وتوزيعات الأرباح والتوزيعات المماثلة: <i>رسوم الترخيص ورسوم الامتياز</i> 29. تُثبت رسوم الترخيص ورسوم الامتياز التي تُسَدَّد لاستخدام أصول الجهة (مثل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والبرامج وحقوق التأليف الموسيقية ومنتجاتي الأسطوانات وأفلام الصور المتحركة) عادة وفقاً لجوهر الاتفاقية. ومن الناحية العملية، يمكن أن يكون هذا على أساس القسط الثابت على مدى عمر الاتفاقية، على سبيل المثال، عندما يكون لدى المرخص له الحق باستخدام تقنية معينة لفترة محددة من الوقت.
30. An assignment of rights for a fixed fee or non-refundable guarantee under a non-cancelable contract that (a) permits the licensee to exploit those rights freely and (b) the licensor has no remaining obligations to perform is, in substance, a sale. An example is a licensing agreement for the use of software when the licensor has no obligations subsequent to delivery. Another example is the granting of rights to exhibit a motion picture film in markets where the licensor has no control over the distributor, and expects to receive no further revenues from the box office receipts. In such cases, revenue is recognized at the time of sale.	30. إن التنازل عن الحقوق مقابل رسم ثابت أو كفالة غير مستردة بموجب عقد غير قابل للإلغاء، والذي (أ) يسمح للمرخص له بأن يستغل تلك الحقوق بحرية و(ب) لا يبقى لدى المرخص واجبات لينفذها؛ هو في جوهره، عملية بيع. على سبيل المثال، اتفاقية ترخيص لاستخدام برامج الحاسب الآلي عندما لا يكون لدى المرخص واجبات لاحقة للتسليم. مثال آخر، هو منح الحقوق لعرض فيلم سينمائي في الأسواق حيث لا يكون لدى المرخص سيطرة على الموزع ولا يتوقع أن يستلم المزيد من الإيرادات من شباك التذاكر في دار السينما، وفي هذه الحالات يُثبت الإيراد في وقت البيع.
31. In some cases, whether or not a license fee or royalty will be received is contingent on the occurrence of a future event. In such cases, revenue is recognized only when it is probable that the fee or royalty will be received, which is normally when the event has occurred.	31. في بعض الحالات يكون استلام رسم ترخيص أو رسم امتياز من عدمه، متوقفاً على وقوع حدث مستقبلي. في هذه الحالات يُثبت الإيراد فقط عندما يكون من المحتمل استلام رسم الترخيص أو رسم الامتياز، ويكون ذلك عادة عندما يقع الحدث.
Recognition and Measurement <i>Determining whether an entity is acting as a principal or as an agent (2010 amendment)</i> 32. Paragraph 12 states that "in an agency relationship, the gross inflows of economic benefits or service potential include amounts collected on behalf of the principal and which do not result in increases in net assets/equity for the entity. The amounts collected on behalf of the principal are not revenue. Instead, revenue is the amount of any commission received or receivable for the collection or handling of the gross flows." Determining whether an entity is acting as a principal or as an agent requires judgement and consideration of all relevant facts and circumstances.	الإثبات والقياس <i>تحديد ما إذا كانت الجهة تتصرف بصفتها أصيلاً أو وكيلًا.</i> 32. تنص الفقرة 12 على أنه "في علاقة الوكالة، إجمالي التدفقات الداخلة للمنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة تشمل المبالغ المحصلة نيابة عن الأصل، والتي لا تؤدي إلى زيادات في صافي الأصول/ حقوق الملكية في الجهة. ولا تعد المبالغ المحصلة نيابة عن الأصل إيرادات، وبدلاً من ذلك، الإيراد هو مبلغ أيّ عمولة مستلمة أو مستحقة الاستلام مقابل تحصيل أو معالجة إجمالي التدفقات". ويتطلب تحديد ما إذا كانت الجهة تتصرف بصفتها أصيلاً أو وكيلًا، اتخاذ حكم معين وأخذ جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في الاعتبار.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
33. An entity is acting as a principal when it has exposure to the significant risks and rewards associated with the sale of goods or the rendering of services. Features that indicate that an entity is acting as a principal include: a. The entity has the primary responsibility for providing the goods or services to the customer or for fulfilling the order, for example by being responsible for the acceptability of the products or services ordered or purchased by the customer; b. The entity has inventory risk before or after the customer order, during shipping or on return; c. The entity has latitude in establishing prices, either directly or indirectly, for example by providing additional goods or services; and d. The entity bears the customer's credit risk for the amount receivable from the customer.	33. تتصرف الجهة بصفتها أصيلاً عندما تكون معرضة للمخاطر والعوائد المهمة المرتبطة ببيع السلع أو تقديم الخدمات. وتشمل الخصائص التي تشير على تصرف الجهة بصفتها أصيلاً ما يلي: أ. تتحمل الجهة المسؤولية الرئيسية المتمثلة في تقديم السلع أو الخدمات إلى العميل أو تنفيذ الطلبية مثلاً من خلال تحمل مسؤولية قبول المنتجات أو الخدمات التي يطلبها أو يشتريها العميل؛ و ب. تواجه الجهة مخاطر المخزون قبل أو بعد أمر العميل خلال الشحن أو عند الإرجاع؛ و ج. تتمتع الجهة بحرية وضع الأسعار، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مثلاً عن طريق تقديم سلع أو تقديم خدمات إضافية؛ و د. تتحمل الجهة مخاطر ائتمان العميل مقابل المبلغ المستحق من العميل.
34. An entity is acting as an agent when it does not have exposure to the significant risks and rewards associated with the sale of goods or the rendering of services. One feature indicating that an entity is acting as an agent is that the amount the entity earns is predetermined, being either a fixed fee per transaction or a stated percentage of the amount billed to the customer.	34. تتصرف الجهة بصفتها وكيلًا عندما لا تكون معرضة للمخاطر والعوائد المهمة المرتبطة بعملية بيع السلع أو تقديم الخدمات. إحدى الخصائص التي تشير إلى تصرف الجهة بصفتها وكيلًا هو أن المبلغ الذي تكتسبه الجهة يكون محددًا مسبقاً، سواءً كان رسماً ثابتاً لكل معاملة أم نسبة معلنة من مبلغ فاتورة العميل.